الفصل التاسع

التفاعل المتبادل بين التصنيع والطبقات الاجتماعية فى مصر

(١٩٣٠ – ١٩٨٠)

أولا : الصناعة وصياغة الطبقات الاجتماعية فى مصر ١٩٣٠ – ١٩٥٢

ثانيا : التصنيع والتكوين الطبقى فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠

ثالثا : التصنيع والتركيب الطبقى فى مصر ١٩٧١ – ١٩٨٠

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمـــــة :

لا ريب أن التصنيع بإعتباره " قاطرة " التنمية فإنه يساهم فى إحداث قدر كبير من التغيرات الهيكلية فى البنية الاقتصادية والاجتماعية . فهو بقدر مايعمل على أحراز الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى ، ومايرتبط بذلك من معايير كميه وكيفية ، فهو أيضا يصوغ الطبقات الاجتماعية ويؤثر على وضعها ، ومن ثم يشكل موضوع الصراع الطبقى . ولما كان هذا الفصل يهدف إلى فهم التفاعل المتبادل بين النمو الصناعى والتصنيع والبناء الطبقى من حيث التأثر والتأثير ، فإنه سوف يسعى إلى توضيح هذه العلاقة من خلال محورين ، الأول : التعرف على طبيعة منهج التصنيع الذى يخدم الطبقات الاجتماعية المختلفة أو يستجيب لحاجتها ، إلى حد تفرض التركيبة الطبقية منهجا معينا للتصنيع . وبمعنى آخر فإن المحور الأول يسعى إلى الإجابة عن التساؤل الآتى : التصنيع لمن ؟ . أما المحور الآخر ، فيدور حول مدى قدرة التصنيع فى تشكيل وصياغة الطبقات والفئات الاجتماعية من حيث نمو جماعات كبيرة وإضعاف جماعات أخرى ، وأعتقد أن هاذين المحورين يعدان مرآة جيدة تعكس الاختيارات الطبقية لعملية التصنيع .

أولا : الصناعة وصياغة الطبقات الاجتماعية فى مصر ١٩٢٠ – ١٩٥٢

يكشف التطور التاريخى لعمليات التصنيع فى المجتمع المصرى ، أن الصناعة فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ – ١٩٥٢ جاءت كرد فعل عن الأزمة الاقتصادية التى عرفتها المجتمعات الأوربية فى الثلاثينات وأزمات التصدير أو الاستيراد ، فضلا عن الأهتمام البالغ فى صدور التعريفة الجمركية بشكل جرىء لم يسبق أن عرفته مصر من قبل باستثناء دولة محمد على . بذا يمكن اعتبار محاولة تنشيط وتائر النمو الصناعى فى مصر وإجراءات حمايته جزءاً متمما للحركة الوطنية وتطوراً كبيرا فى الوعى الطبقى لدى الرأسمالية المصرية . ولكن برغم الجهود التى تمت لإنعاش النمو الصناعى ، إلا أن هذه الجهود لم تأت بكل الآمال . فهو من جانب أبقى على كل محاولات عملية الاعتماد على الخارج ، ومن جانب آخر ظلت مصر أحد أطراف القسمة الدولية للعمل . ويجدر بنا أن نذكر أن تعجيل وتائر النمو الصناعى فى مصر منذ الثلاثينات جاء نتيجة عدة عوامل أهمها : قوى السوق العالمية ، وطبقة ملاك الأرض ، والحركة الوطنية المصرية ، والدولة ، والتنافس بين القوى الأمبريالية .

وينبغى أن نذكر فى هـذا الإطار أن الصناعـة فى مصـر قـد طـرأ عليها تطور كبير قبل الثلاثينات . ففى فترة الاحتلال الإنجـليزى للبـلاد تطورت الصناعة وفق النموذج

الكولونيالى (*) . لقد دفع الاستعمار عمليات التطور الصناعى بصوره متعاظمة وخاصة فى صورتها الآلية ، وقد كان من جراء ذلك أن تعرضت الصناعات الحرفية للكساد والبوار ، فضلا عن تصريف السلع الأجنبية وغيرها ، وتوسع زراعة القطن على حساب الحاصلات الأخرى لتغذية مصانع لانكشير . ولا يعنى ذلك أن الصناعة الآلية كانت تسود وتنتشر ، بل فى الواقع أنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يعرف المجتمع المصرى إلا بدايات محدودة للصناعة الآلية ، إذ لم يكن فى المجتمع المصرى إلا مايقرب من ١٤ مصنعا آليا ، وكانت خمسة منها تستخدم أكثر من ٥٠٠ عاملا . ولكن بعد هذه الحرب إنتشرت المصانع الآلية ، ومن ثم تكونت الرأسمالية المصرية ، الأمر الذى يدفعنا إلى القول بأن ذلك يعد البداية الحقيقية للانقلاب الصناعى فى مصر ، والذى نعنى به أساسا تشكيل انتصار النظام المصنعى للرأسمالية الذى ارتبط بشكل واضح بتعاظم الاستثمارات واستخدام الطاقة والآلات ، وبتقدم عملية التركز الانتاجى ورؤوس الأموال ونمو المراكز الصناعية والسكان غير الزراعيين .

وإذا كان الاحتلال الإنجليزى وظروف الحرب العالمية الأولى يعدان الظرفان التاريخيان للانقلاب الصناعى ، فإننا نعتبر فترة ١٩١٩ بمحتواها البرجوازى المتناقض مع الاستعمار المقدمة السياسية لهذا الانقلاب الصناعى ، التى بها تم تعديل السياسة الاقتصادية من أجل أن تتلائم مع متطلبات قيام الصناعة الحديثة . فى هذا الصدد نذكر أنه زادت رؤوس أموال الشركات المساهمة فى مجال الصناعة والتعدين بنسبة ٩ر١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٢٢ إلى ٤ر١٢ مليون جنيه عام ١٩٣٣ ، أى بمعدل سنوى ٢٥ر١ ٪ ، وبين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٧ ارتفعت إلى ٩ر٣٥ ٪ أى زادت بنسبة ٥ر١٢ ٪ . ثم إلى عام ١٩٥٢ زادت بنسبة ٧ر١٣ ، وزادت مشاركة الصناعة فى جملة الأموال المساهمة من ٧ر١١ ٪ فى عام ١٩٢٢ إلى ١ر٤٦ ٪ فى العام ١٩٥٢ . ولقد ترتب على الزيادة فى الاستثمارات الصناعية أن زادت قيمة المنتوجات الصناعية [١] .

وتوضح التطورات الصناعية أن الرسوم الجمركية تعد العامل الرئيسى فى إحداث التحولات العملية فى التصنيع ، وإدخال صناعات جديدة كان الاستعمار قد استبعدها عن دائرة اهتمامه . ومن ثم سيادة مايسمى بمنهج الاستعاضة عن الواردات . والواقع أن الرسوم الجمركية ليست العامل الوحيد فى تعاظم وتاثر النمو الصناعى ، إذ أن هناك عامل لايقل أهمية

(*) الكولونيالى تتصل مباشرة بالكولونيالية وهى ترجمة للكلمة الإنجليزية Colonialism وتعنى الاستعمار الذى يعمل من خلال الاحتلال أو الاستيطان على التسلط العسكرى والسيطرة السياسية المباشرة واغتراب الفائض الاقتصادى للمستعمرات عن منتجيه .

(١) طه عبد العليم ، " تطور الصناعة الآلية الكبيرة ....." ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ – ١٣٦ .

عن الحماية الجمركية وهو ظهور وتنامى الوعى القومى لدى البرجوازية المصرية وتأسيس بنك مصر . ويكشف لنا مسار التصنيع فى المجتمع المصرى من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ ، أن صناعات الغزل والنسيج احتلت مكان الصدارة بين مختلف الصناعات التى أقيمت من أجل تلبية احتياجات السوق المحلية والسكان ، ثم احتلت المرتبة التالية الصناعات الغذائية ، ثم الأحذية والمنتجات الجلدية ، ثم تكرير السكر والزجاج ، والأسمنت ، والسجائر .

إن اختيار الصناعة منذ عام ١٩٣٠ كهدف أولى للتنمية كانت تفرضه وتمليه عدة عوامل اجتماعية وسياسية . فمن المعلوم أنه نتجية انقطاع المواصلات وظروف الحرب وتصاعد الأزمة الاقتصاديه العالمية التى انعكست بشكل واضح على البلدان الأوربية ، اندفع النمو الصناعى بصورة كبيرة . وبهذا المعنى كانت هناك تنمية صناعية وتوسعا فى الإنتاج مع تزايد مصالح الطبقات الرأسمالية التى زاحمت المصالح الأجنبية واحتكاراتها ، وتنامى النزعة القومية . وبالإضافة إلى العوامل الذاتية التى كانت تمليها شروط النمو الصناعى ، فإن ثمة عامل هام جدا ، هو المعدل المرتفع للربح فى الصناعة . لقد أدى هذا الظرف إلى تحول كثير من الرأسمالية المصرية إلى استدرار الربح عن طريق الصناعة .

بقول آخر أنه إذا كانت التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ قد ساعدت على قيام الهياكل الصناعية ودفع النمو الصناعى دفعه كبيرة إلى الأمام ، وإنها تعد نقطة التحول الجديدة فى تاريخ النمو الصناعى ، فإن ظروف الحرب العالمية الثانية لا تقل أهمية فى دفع عملية النمو الصناعى ، تلك التى مهدت لقوه تصنيعية تستند على منهج الإحلال محل الواردات . فإذا كانت الأولى قد مهدت للتوسع فى صناعات المنسوجات والصناعات الغذائية والصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات ، فإن الثانية قد عملت على قيام إنتاج المستحضرات الطبية والكيماوية وغيرها من أدوات الطبخ والأفران ومواد البناء . لقد كان لظروف الحرب العالمية الثانية الأثر البالغ فى تغليف الصناعة المصرية بحماية طبيعية ، وبالتالى فى تهيئة المناخ لاحتكار السوق.

ولكن فى هذا الصدد يجدر القول أنه برغم ماأقيم من صناعة بسبب ظروف الحرب إلا أن الصناعة المصرية اتسمت بالتخلف الشديد فى ظل واقع تابع وبسيادة وطغيان الطابع الاستهلاكى . أن جميع الصناعات التى أقيمت فى ظل الحماية الجمركية أو فى ظل الحماية الطبيعية التى كفلتها الحرب العالمية الثانية كان همها الأول والأخير هو سد حاجة السكان من السلع الاستهلاكية . وغنى عن التبيان أن قطع المواصلات نتيجة الحرب العالمية الثانية أوقف كل الارتباطات وقيد رأس المال عن الحركة والتجارة ، الأمر الذى دفع إلى قيام صناعة

استهلاكية ضرورية لخدمة السوق الداخلية . ولكن ماكادت الحرب أن تنتهى حتى أصيبت هذه الصناعات بالبوار . نخلص من ذلك أنه نتيجة لضعف الروابط بالنظام المتبوع ، وفى ظل حماية جمركية قوية أقيمت الهياكل الصناعية وازدادت وتائر النمو الصناعى التى سمحت بوجود تشكيله طبقية تدخل فيها لأول مرة عناصر اجتماعية جديدة ، وتقلص نفوذ أخرى .

وفى إطار ماسبق يمكن الزعم بأن طغيان الصناعة الاستهلاكية على غيرها من الصناعات يرجع إلى :

أولا : عدم حاجة هذا النوع من الصناعة إلى الجهد الفنى والتقنى التى تحتاجها الصناعات الأخرى ، زد على ذلك أن عائد هذه الصناعات كبير وسريع وسوقها مضمون ، حيث أنها تتضمن بصورة أكيدة الصناعات الضرورية اللازمة لبقاء الإنسان مثل : الصناعات الغذائية ، والملابس والمنسوجات والصناعات المعدنية البسيطة .

ثانيا : ضعف وتأخر الأرباح الناتجة عن الصناعات الوسيطة والثقيلة (الرأسمالية أو الإنتاجية) ، وضعف القوى الشرائية وضيق السوق المحلية لمثل هذه المنتجات نتيجة لسوء وتدهور توزيع الدخل الذى يمكن أن نضع الرأسمالية بسببه فى قفص الاتهام .

ولا ريب أن تأخر قيام الصناعات الإنتاجية والوسيطة يعتبر من أهم العوامل الفاعلة فى تأخر وبطء وضعف حركة النمو الصناعى بشكل عام ، وعدم ثبات الهياكل الصناعية المحلية ، إذ كانت هذه الصناعات تقوم وتعتمد على الخارج فى الحصول على مقومات وجودها وعناصر كيانها الأساسية ، وفى ذلك مايكلف المجتمع المصرى أعباء مالية واقتصادية تكفل لها الوقوع فى براثن النظام العالمى الذى يكبلها بروابط التبعية .

وفى هذا الصدد ينبغى الإشارة الى أنه على الرغم من توفر الحماية الجمركية لنضج وتطور الصناعة المصرية ، إلا أن الصناعة أو النمو الصناعى فى مصر لم يأخذ مساره الطبيعى ، إذ لم يمر بمرحلة تعقب الأخرى ، أو بمعنى آخر أنه لم يبدأ من الإنتاج اليدوى إلى المصانع الصغيرة ومنها إلى المصانع الآلية ، وإنما بدأ بالمراحل الوسطى المتخلفة وهذا مايفسر تكالبه على الاستعاضة عن الواردات بأخرى مصنوعة محلية ، ناهيك عن أن الحماية التى غلفت أركان الصناعة المصرية كانت مؤقته ولحين . إن طريق الاستعاضة عن الواردات

كان يهدف إلى سد العجز من المصنوعات التى توقف استيرادها نتيجة ارتفاع الرسوم الجمركية ، وفيما بعد ظروف الحرب العالمية الثانية . لذا يمكن القول أن ميلاد الصناعة فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ جاء ميلادا مشوها . كما أن الأرباح التى وفرتها الصناعات التى أقيمت فى هذه الفترة لمجموعة الرأسماليين لم تذهب إلى مجال الاستثمار الصناعى مرة أخرى ، بل ولجت ميادين أخرى تبتعد عن الصناعة مثل شراء الأراضى الزراعية والمضاربات العقارية والاستهلاك الشخصى والتفاخرى . إنه كان فى مقدور الرأسمالية أن تشمر عن ساعديها وتنهض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، إذ أتيح لها أكثر من غيرها من الطبقات الأخرى فرصة الادخار والاستثماروالزج بأموالهم إلى مضمار الصناعة ، ناهيك عن استخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة . والواقع أنه برغم توافر هذه الظروف ، إلا أن القوى الرأسمالية خيبت كل الآمال المعقودة عليها .

وإذا كانت فترة الرأسمالية المصرية والمشروع الفردى الحر قد أنجبت فورة صناعية تعاظم أثرها على المستوى المحلى بغض النظر عن تأثيرها ، إلا أننا نعيب على المشروع الصناعى فى هذه الفترة ، بأنه كان يلهث وراء الربح السريع دون النظر إلى تحقيق تنمية قطرية متوازنه ، ومن ثم كان هذا الهدف وراء اتجاه معظم المشروعات إلى الإنتاج الاستهلاكى ، ومن ثم إلى السلع التى عليها إقبالا ورواجا شرائيا . ولكن ثمة صفات إتسم بهـا تصنيع هذه الفترة هى :

أولا : أن هناك تناسبا عكسيا بين الوجود الرأسمالى ونمو الرأسمالية المصرية فى المجال الصناعى .

ثانيا : أنه نتيجة لازمة الحروب التى أصيبت بها القوى الرأسمالية ، فإن ذلك يعد أساسا قويا لانطلاق الرأسمالية نحو إيجاد المزيد من الخطوات المتقدمة فى ميدان الصناعة .

ثالثا : أن ضيق السوق الحلى وظروف الانتاج الصناعى لم يهىء المناخ الصحى لنمو التصنيع بالمعنى الحقيقى للأدبيات السوسيولوجية والاقتصادية ، إذ ظلت الرأسمالية أسيرة الإنتاج الزراعى ، ولم تخرج من مكمنها إلا بعد أن تأكدت أن الظروف مهيئة تماما لكى تحل محل مثيلتها الأوربية فى كثير من الصناعات ، كما أن ضعف القوى الشرائية نتيجة تدنى مستويات الدخول كانت من العوامل المحيطة لنمو الصناعات الإنتاجية والرأسمالية الأمر الذى اتضح أمره فى فورة

الصناعات الاستهلاكية عن غيرها من الصناعات .

رابعا : عدم توفر روح المخاطرة لدى مجموعة الرأسماليين المهيمنين على المجتمع لتمويل المشروعات التى تعتمد على الأسلوب الآلى فى الانتاج ، إذ ظلت الصناعة متقوقعه على نفسها فى الوحدات الانتاجية الصغيرة ، كما أن التصنيع ظل يحتمى بالحماية الجمركية وبظروف الحرب العالمية ، ولم يحاول أن يخلق لنفسه حماية عن طريق المنافسة ، ومن ثم نجد أن الصناعات عجزت عن أن تخلق لنفسها حماية بعد انتهاء هذا الظرف التاريخى .

أضف إلى ماسبق أن الأصول التاريخية للرأسمالية النابعة من أصول زراعية لم تقم على أسس ثابتة البنيان . فالأصل أن تحدث ثورة زراعية ثم تليها ثورة صناعية التى تعد البذور الحية للقوى الرأسمالية ، ولكن ماحدث فى مصر هو العكس ، إذ كانت صورة التحرك الصناعى قبل أن تكون الثورة الزراعية ، وعلى ذلك يمكن القول أن الوليد جاء ناقصا ، بل قل مشوها . إن الملاك الزراعيين لم يتحركوا تجاه الصناعة إلا بعد أن شعروا بإفلاس الزراعة فضلا عن عدم اتيانها بالربح الذى يماثل ماتولده الصناعة (١) .

وتوضح خريطه ملكيات المشروعات الصناعية سيادة الملكية الخاصة الفردية وغلبه الطابع الاحتكارى على المشروعات الهامة . هذا فى الوقت الذى كان يتميز فيه سوق العمل بتوفير الأيدى العاملة مع عدم وجود أى تنظيم نقابى مؤثر له الغلبة أمام إجراءات وأفعال رأس المال والحكومة معا . إن ملكية رأس المال الصناعى كانت تتركز فى أيدى عدد قليل من الأسر التى لم تتبع مثلما حدث فى أوربا من أصحاب الحرف وصغار التجار وأصحاب المهن البيروقراطية ، وإنما نبعت من الاصول الزراعية . لقد نمى الجناح الصناعى من الرأسمالية المصرية من المجموعة الفنية ذات الاتصال الوثيق برأس المال الاجنبى ومشروعاته . وهذا يفسر لماذا اتصفت هذه الفئة بالنزعة المحافظة ، وكذا عزوفها عن الخروج عن اطار الصناعة الثابته ربحها والتعامل بالارض والعقارات . لقد اتضح من خلال اتجاهات القطاع الخاص الصناعى التشبع الكبير بالنزعة التقليدية المحافظة ومن ثم الميل الواضح الى الدخول فى الصناعة السريعة الربح (٢) .

---

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ... ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

لقد حدثت مجموعة من الاحداث غداه الحرب العالمية الاولى أدت ببعض ملاك الارض الزراعية الى الاتجاه الى الاستثمار الصناعى والتحول بعض الشىء من الاستثمار الزراعى والتجارى ، وان اهم هذه الاحداث هى :

أولا : ظروف الحرب العالمية الاولى وعدم وصول الواردات وضع عملية الصادرات وظروف الحماية الجمركية وفرض الرسوم على واردات السلع الاجنبية ، وتأسيس البنوك الصناعية بهدف انعاش الاستثمار الصناعى .

ثانيا : الاستقلال الاسمى الذى حصلت عليه مصر بعد عام ١٩٢٢ ، كان أحد العوامل المشجعة للرأسمالية المصرية الراغبة فى ايجاد نمو صناعى وتوجيه الاقتصاد المصرى من مصدر للمواد الخام الزراعية الى منتج لهذه المواد الخام .

ثالثا : الازمة العالمية للنظام الرأسمالى التى بها أخذت مصر سياسة جديدة تقوم على وضع القيود والتنظيمات المختلفة فى التبادل الدولى ، واتباع الحكومة لسياسة تفضيل المنتجات المحلية .

رابعا :انخفاض أسعار المحصولات الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩ وارتفاع الأرباح الناتجة عن الاستثمار التجارى والصناعة خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ .

خامسا : تحجيم دور الأجانب فى مجال الصناعة ، وإفساح المجال للرأسمالية المصرية[١] .

وكما ذكرنا قبل قليل ، أن التطور الصناعى فى الفترة الممتدة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ يوضح أن بنود الحماية الجمركية وإلغاء الامتيازات الأجنبية وظروف الحرب العالمية الثانية قد لعبوا دورا محوريا فى قيام الرأسمالية المصرية ، إذ يتعذر الاستيراد من الخارج وطلب قوات الحلفاء الموجودة فى مصر ، وطلب السوق الداخلى ، وقيام شركات جديدة وإحياء أخرى كانت قائمة ، ساهموا فى ارتفاع نسبة رؤوس الأموال المصرية الموظفة فى الشركات

---

(١) سامية سعيد ، " دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح " ، مرجع سابق ، ص ٣٤ – ٣٦

الصناعية بنحو أربع أو خمس مرات مما كانت عليه . ولكن مانود أن نؤكد عليه هنا أن قدرا كبيرا من الانتاج الصناعى كان يوجه لاستخدامات الطبقة الوسطى والدنيا . صفوة ماسبق أن تضافر هذه العوامل ساهم فى تكوين الشركات الصناعية ودفع أقسام كبيرة من رؤوس الأموال إلى الاستثمار فى المجال الصناعى .

لقد تشكلت البرجوازية الكبيرة الصناعية المصرية نتيجة لما ذكرناه آنفا وأضحى لها حوالى ٤٠ ٪ من رؤوس الأموال المساهمة فى جميع فروع الصناعات التحويلية الآلية الكبيرة وحققت رغم تأخر تشكلها تطورا سريعا ، كما أنهم عملوا على إقامة المؤسسات الصناعية المرتبطة بانتاجهم الزراعى والتى عرفت بشكل بسيط استخدام الآلات الحديثة مثل محالج القطن ومطاحن الحبوب ومعامل السكر .

إن قيام الصناعة فى مصر عام ١٩٣٠ يلقى بالشك على مقولات مدرسة التبعية التى ترى أن ثمة انسجام وتوافق بين مصالح الرأسمالية فى " المحيط " والبرجوازية فى " المركز ". إن قيام الصناعة فى مصر أوجد علاقة عدائية بين الطبقة الرأسمالية فى مصر وبين رأس المال الأجنبى ، أو قل أن تجربة الصناعة فى مصر أفرزت عداءً واضحا بين الدول المتقدمة والمجتمع المصرى . وعلى الرغم من جنوح مدرسة التبعية عن الحقيقة ، إلا أن المقولات الماركسية مفيدة لفهم ذلك حيث ترى أن تصدير رؤوس الأموال إلى الدول المتخلفة سيفضى إلى فورة وطنية ووقوف الرأسمالية الوطنية فى وجه الرأسمالية الأجنبية . أو بمعنى آخر أن العلاقة بين البرجوازية فى المركز والبرجوازية المحيطية علاقة تناقض [1] .

فإذا كانت نظرية التبعية ترى أن العلاقة بين الطبقة البرجوازية فى المحيط وبرجوازية المركز لا تكون علاقة عدائية ومتناقضة ، وإنما تشكل ائتلافا واضحا بينها ، فإننا نتفق تماما مع الرؤية الماركسية التى تنص على قيام تناقض جوهرى بين الاثنين ، وأن الثورة فى هذه البلدان يكون الاستقلال مجرد مرحلتها الأولى ، حيث تستمر فى وضع مابعد الاستعمار بطابع معاد للامبريالية وتسهم فى حركة الاستقلال الوطنى ضد القوى الاستعمارية ، ولكن حتى لحظة الاستقلال فقط . بمعنى آخر ، أن البرجوازية الوطنية تصبح فى بادىء الأمر أكثر عداء للامبريالية ثم فى مرحلة تالية تصبح أكثر تعاونا مع البرجوازية الدولية ، ولكن هذا التعاون يتسم بعدم التكافؤ ، ثم فى مرحلة أخيرة تصبح عميلة . أن البرجوازية الوطنية التى كانت معادية للامبريالية تتحول فى مرحلة تالية إلى طبقة متعاونة ثم فى النهاية تصبح طبقة عميلة .

---

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٨ – ٢١ .

والواقع أننا أمام الطرح السابق نرى أن الرؤية الماركسية الأرثوذكسية مفيدة فى تحليل تجارب التصنيع فى المجتمع المصرى ، ومن ثم فان مدرسة التبعية أو المقولات الماركسية الجديدة تبتعد عن إدراك هذه التجارب بصورة ملائمة ومفيدة . فقيام التصنيع منذ ١٩٣٠ يثبت خطل مقولات مدرسة التبعية التى تؤكد على توافق مصالح البرجوازية المحلية فى الهوامش والبرجوازية الأجنبية فى المركز . إن وجود علاقة صراع بين الأول والثانى ، أى بين الطبقة الرأسمالية وبين رأس المال الأجنبى ، ناهيك عن حدوث تطور صناعى يدحض فكرة التبعية التى تذهب بتوحد المصالح بين البرجوازيات فى المركز والهامش . زد على ذلك أن تجربة التصنيع فى هذه الفترة خاصة تجربة بنك مصر بيت الصناعة المصرية ، توضح عدم توافق المصالح ووجود صراعات بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية تجاه قيام عملية التصنيع ، وإن كانت قد سعت إلى الاشتراك مع الرأسمالية المصرية بعد ذلك . زد على ذلك أن ما وقعت فيه مدرسة التبعية من مغالطة ، وقعت فيه المقولات التى ترى أن التصنيع فى العالم الثالث حتمى فى أن يسير على منهج التصنيع الغربى . أن المشروعات المشتركة التى أقيمت بالاشتراك مع الرأسمالية الأجنبية لم تكن تسعى إلى وأد عمليات التصنيع بشكل خاص ، ولكنها كانت تسعى إلى جنى الأرباح ، الأمر الذى جعلها تعمل على تطوير الآلية والاستخدام التكنولوجى .

إن العملية التى بمقتضاها تحول المجتمع المصرى من اقتصاد يعتمد على ذاته فى استيفاء احتياجاته المادية إلى اقتصاد يعتمد على السوق العالمى فى بيع محصول القطن ، تعد جديرة بالاهتمام لفهم القوى الاجتماعية التى ساهمت فى قيام الصناعة فى مصر . إن التحول الذى طرأ على نظرة المركز الرأسمالى الاستعمارى إلى مصر من مصدر للمواد الخام وسوق للسلع المصنعة إلى مصدر للاستثمار المباشر فى مشروعات صناعية ، خلق مجموعة من البرجوازية الوطنية لم ترض بديلا إلا بقيام الصناعة وفرض الحماية الجمركية وإنهاء السيطرة الأجنبية على المشروعات . هذا مايدحض فرضية التبعية التى تذهب بتوافق المصالح بين الطبقات المسيطرة فى المركز والرأسمالية فى الهامش ، كما فى الوقت نفسه يثبت صحة المقولات التى سطرتها نظرية الأمبريالية التى تذهب إلى أن ثمة تناقضا كافيا بين البرجوازية الوطنية ورأس المال الأجنبى .

إن النقد الموجه هنا لمدرسة التبعية هو أن رؤيتها لهذه القضية فشلت فى طرح تحليل تفصيلى للمجتمع الذى يتأثر بقوى السوق العالمية ، وغاب عن إدراكها مابين المتغيرات الخارجية والداخلية من تفاعل جدلى – وقد ينطبق ذلك على واقع أمريكا اللاتينية بشكل افضل – ، إلا أن خصوصية المجتمع المصرى تثبت عكس ذلك . فكما كان لقوى السوق

العالمية تأثير فعال فى إقامة هياكل التصنيع فى عام ١٩٣٠ ، كان له أيضا أثر واضح لم يكن أقل عمقا فى نهوض البرجوازية الوطنية كأداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، بغض النظر عن مصالحها الذاتية فى ذلك . بمعنى آخر ، لقد لعبت السوق العالمية دورا بالغ الأهمية فى ظهور المادية الصناعية الثقافية للحس الوطنى لدى الرأسمالية المصرية ، تلك التى كانت استجابة فورية لخضوع مصر للقوى الخارجية وانعكاسا للأفكار الليبرالية التى ولجت الصعيد السياسى والاجتماعى مع تغلغل رأس المال الأوربى إلى مصر [١] .

وعلى هدى ماسبق ينبغى أن نشدد بقوه على أهمية عمليات الصراع الطبقى وتحليل البنية الطبقية فى فهم عمليات التصنيع والتخلف . إنه من الأهمية بمكان عند إدراك عمليات التصنيع والقوى الاجتماعية القائمة عليه فى المجتمع المصرى ، لا بد وأن نعى تكون البنية الطبقية ، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على البنية الاجتماعية نتيجة انخراطها فى السوق العالمى ومانتج عن ذلك من تحول لكثير من الشرائح الاجتماعية إلى ميدان الصناعة . فكما كان تأثير قوى السوق العالمية الأثر فى تهيئة الأوضاع فى إقامة هياكل صناعية جادة فى مصر عام ١٩٣٠ ، فإن هذه الظروف لا تقل أهمية فى تشكيل الطبقات الاجتماعية ، وعليه فإن أزمة رأس المال الدولى أتاحت مجموعة مصالح مشتركة من المصالح المادية بين البرجوازية المصرية مكنها من تطوير وعى طبقى وطنى . أو بمعنى آخر أنهم تحولوا من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها . وهذا مايدلل على صحة الفرضية الذاهبة إلى أن رأس المال الأجنبى يعمل على تشكيل الوعى والتناقضات الطبقية ، وهذا مانراه واضحا فى تحدى كبار الملاك للهيمنة الأجنبية على مصر ، والتناقضات الناجمة عن أنشطة رأس المال الأجنبى فى مصر ، وأبرز ذلك التحدى هو إنشاء بنك مصر وفرض التعريفة الجمركية عام ١٩٣٠ وإنشاء الكثير من الصناعات المصنعية .

ونخلص من ذلك أن قيام الصناعة فى مصر يبرز بوضوح القوى الاجتماعية التى دفعت الصناعة فى مصر إلى خطوات متقدمة ، وكيف تفاعلت مع معطيات المجتمع المصرى وخاصة ظروف البنية الاجتماعية القائمة . بمعنى آخر ، أن فهم طبيعة التصنيع يلقى الضوء على التحولات التى طرأت على البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى ، والتغير فى الوعى الطبقى لدى القوى الاجتماعية التى أقامت الهياكل الصناعية .

---

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٦ – ١٨ .

إن الأمل الذى حدا بالبرجوازية المصرية وخاصة ملاك الأرض الزراعية فى أن ترث المميزات التى تمتع بها المال الأجنبى ، يعد من العوامل الحاسمة فى اندفاعهم نحو الصناعة. لقد كان للظروف العالمية التى تركت المجال شاغراً لتقدم البرجوازية المصرية ، أكبر الأثر فى تحول مجموعة من ملاك الأرض إلى رأسمالية صناعية ، ولكنها كانت تسعى إلى الربح أكثر من النهوض بصناعة وطنية قوية لها القدرة على منافسه المصنوعات الأجنبية . وبغض النظر عن أمل وطموح البرجوازية المصرية ، فإن الصناعة عملت على تفتيت أوضاع طبقة كبار التجار ، إذ كونت منهم طبقة رأسمالية صناعية ، ناهيك عن تكون الفئات الوسطى والدنيا.

لقد كان لإجراءات الصناعة غداة عام ١٩٣٠ وظروفها العالمية والمحلية الأثر الأكبر فى زيادة عدد البرجوازية الصناعية الكبيرة والصغيرة ، ويدلنا على ذلك زيادة عدد المصانع ، والمنشآت الصناعية التى أقيمت سواء الجديدة منها أو التى أحيت نفسها من جديد ، وأيضا الكميات الكبيرة من المنتجات الصناعية والزيادة فى أحجام رؤوس الأموال المستخدمة فى المجال الصناعى ، واستيعاب الأيدى العاملة . لذا يمكن القول أن عام ١٩٣٠ يعد بحق تاريخ ميلاد أو تخلق الرأسمالية الصناعية فى مصر ، وتحجيم أعداد البرجوازية الريفية التى هجرت الريف إلى المدينة ، ومن ثم قيام الصناعة المصنعية . بمعنى آخر أنه بقدر ماشهد عام ١٩٣٠ بزوغ نجم الرأسمالية الصناعية ، شهد أيضا أفول نجم كبار ملاك الأرض الزراعية . لذا يجدر القول أنه يعد عاما لنهاية واقع وقدوم آخر . الأول اتسم بتجربة التجارة والتخصص فى إنتاج محصول زراعى واحد ، والثانى يعد بداية التدخل الحكومى والتوجه الاقتصادى وتنامى الشعور الوطنى والاهتمام بعملية التصنيع .

إن عام ١٩٣٠ يعتبر الفرصة الذهبية لإحياء مايسمى بالرأسمالية الصناعية المصرية . وتعد مجموعة الاستثمارات التى يحكى عنها التطور الصناعى أسطع مثال على نمو وتبلور الطبقة الرأسمالية الصناعية التى سطعت فيما بعد على صعيد الأحداث السياسية . لقد اتجهت معظم رؤوس الأموال الناتجة عن إيجار الأرض الزراعية إلى ميدان الصناعة رغبة فى ميراث الأرباح التى كانت تحصل عليها الرأسمالية الأجنبية . إن هذه الفترة شهدت تحول بوصلة الرأسمالية نحو الصناعة بعد أن أغمضت عينيها عن ذلك فترة طويلة ، وبالتالى أدارت ظهرها إلى ميدان الزراعة والتجارة . وفى ضوء ماسبق فإن اطرد القول إنه على الرغم من تعضيد الصناعة لنمو الرأسمالية الصناعية ، إلا أن هذا النمو جاء على حساب الزراعة ومواكب للمصالح الرأسمالية العالمية ، أى أن علاقات الإنتاج التى عملت على سيادتها جاءت فى مواجهة مع مصالح الجماهير الكادحة ومكملة لبنية التبعية للنظام الرأسمالى العالمى . وجدير

بالتوضيح أن الصناعة فى مصر كما ساهمت فى ميلاد الرأسمالية الصناعية المصرية ، فإنها ساهمت أيضا فى زيادة الفئة الصغيرة منها أى البرجوازية الصناعية الصغيرة وهذا مايتضح من خريطة المنشآت الصغيرة .

وينبغى الإشارة فى هذا المقام إلى أن الرأسمالية المصرية التى نشأت لم تكن مستقلة تماما عن رأس المال الأجنبى ، وهى بوصفها طبقة صناعية ناشئة فكانت تمثل أكبر أجنحة الرأسمالية استقلالا وهى الطبقة التى تقترن نموها بنمو الطبقة البروليتاريا وتقوم بينها علاقة استغلال مثلها مثل الرأسمالية والبروليتاريا الأوربية ، ونستدل على ذلك من تصريحات أحد أصحاب المصانع فى عام ١٩٣٦ " ... إن الصناعة فى مصر تسير بخطى وتيدة فى سبيل النمو وتحتاج إلى إحاطتها بكثير من الرعاية حتى تصل إلى المستوى اللائق . فإذا أرغم أصحاب المصانع الآن على إعطاء العمال جميع حقوقهم ، كما هو الحال فى أوربا ، لنتج عن ذلك ضرر يصيب الصناعة ويبعدها عن النمو التقدم ... " (١) .

نخلص مما سبق أن علاقات الإنتاج التى كانت سائدة تتلخص فى استغلال وقهر الطبقة المسيطرة (البرجوازية الصناعية والتجارية والمالية) للجماهير البروليتارية ، وكانت علاقات انتقال من نظام شبه إقطاعى بات شديد التهافت إلى رأسمالية تابعة . علاقات الانتاج هذه كانت مرتبطة عضويا بتبعية مصر للسوق الرأسمالية العالمية ، ومعتمدة على صلات التبعية السياسية والاقتصادية الوحيدة الجانب مع بريطانيا ، أو كما يقول محمود حسين " .. إن هذه الصلات كانت تشكل الرافعة الأكثر صلابة لمختلف أشكال استغلال الجماهير على يد هذه الطبقة وتشكل الحماية الأكثر أمانا فى نفس الوقت لامتيازات هذه الطبقة عنها ... " (٢) .

ولكى ينبغى أن نفرق هنا بين نشأة الرأسمالية المصرية عن مثيلتها الغربية ، إن الرأسمالية المصرية لم تأت من بين أدنى الطبقات فى المجتمع الإقطاعى كما هو الوضع عند الرأسمالية الغربية ، وإنما جاءت وانحدرت من رحم البرجوازية الزراعية ، ومن ثم فلم يحدث أى صراع بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح كبار ملاك الأرض مثلما حدث بين الرأسمالية والاقطاع فى أوربا . وهناك أيضا اختلاف فى الدور التاريخى للرأسمالية المصرية عن مثيلتها الغربية . فقد جاءت الرأسمالية المصرية ونمت فى كنف السيطرة الأجنبية ، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية ، ومن ثم فإن صراعها كان مع القوى الأجنبية لامتلاك ما تتمتع

---

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر .. ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) مجود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

به على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما أن الرأسمالية المصرية ظلت مسيطرة عليها العقلية الزراعية زمنا طويلا ، ونتعرف على ذلك مما كتبه صبحى وحيده رئيس الاتحاد المصرى للصناعات ، إذ يقول : " ..... فغالب رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعى ، ويجمعون بين الأعمال الصناعية والزراعية فى وقت واحد ، ويهتمون بهذه أكثر مما يهتمون عادة ، ومن هنا صدى العقلية الصناعية لديهم ، وقله من يدعون بالمقاولين ، نقصد بهم أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية ، هذا التكوين القلق لعقلياتنا الصناعية يتضافر وقلة عدد الذين يحملونها فى الحد من تأثيرها فى الحياة العامة ...." (١) .

نرد على ذلك أن الرأسمالية المصرية اتسمت بعدة خصائص أهمها :

أولا : أنها لم تتجه إلى التخصص فى مجالات اقتصادية معينة بل جمعت بين المناشط الاقتصادية فى آن واحد .

ثانيا : انها جمعت بين التجارة والصناعة والمال فى الوقت ذاته .

ثالثا : أن جزءا كبيرا منها عزف عن الاستثمار فى الصناعة واتجه الى أعمال المضاربات والتجارة فى الأرض رغبة فى الكسب السريع .

وإذا كان عام ١٩٣٠ يعد الميلاد الحقيقى للبرجوازية الصناعية المصرية الكبيرة والصغيرة ، فإنه أيضا يعد عام تبلور الطبقة العاملة المصرية كطبقة واعية بمصالحها الطبقية والوطنية . إن الطبقة الرأسمالية والبروليتاريا هما نبت مجتمع أنجز ثورته الصناعية . فإذا كنا نعتبر أن عام ١٩٣٠ هو عام الانقلاب الصناعى فى مصر ، فإن البروليتاريا والرأسمالية هما وليدا هذا الانقلاب . لقد شهدت الطبقة العاملة المصرية نتيجة الانقلاب الصناعى فى عام ١٩٣٠ نموا كميا وتغيرا بنيويا بدرجة ملموسة وخاصة فى انضمامها للعمل فى المصانع الآلية . لقد إتسعت صفوف وإرتقت بنية الطبقة العاملة ، وهذا يعد نتاجا موضوعيا للتطور الصناعى الذى شهدته هذه الفترة (٢) .

وإذا كان عام ١٩٣٠ شهد تبلور واتساع الطبقة العاملة كميا ، فإنه أيضا شهد تبلور الطبقة العاملة كيفيا ، ولعل أبرز دليل على ذلك تفاعل العمال مع الأحداث الوطنية والاجتماعية

---

(١) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ١٨٧

(٢) طه عبد العليم ، " بنية الطبقة العاملة ... " ، مرجع سابق ، ص ٧٩

على الصعيد المجتمعى . لقد شهدت الطبقة العاملة توسعا هائلا فى مجموعها (كميا وكيفيا) من الصناعة البسيطة إلى الصناعة الآلية (المصنعية) ، ولكن فى هذا المقام ينبغى القول ان الصناعات الاستهلاكية (الغذائية والنسيج) ، التى ميزت هذه الحقبة احتلت نصيب الأسد فى احتوائها لهم . لقد نتج عن الصناعة فى هذه الفترة أن طرأ تحسين ملحوظ فى أعداد الطبقة العاملة وتركزها فى المدن ، ومن ثم افتقار الريف من السكان نتيجة عملية الخروج إلى الحضر ، وتحول شطر كبير من الفلاحين إلى بروليتاريا .

وجدير بالذكر أن قيام الصناعة فى عام ١٩٣٠ ساهم فى وجود البروليتاريا المصرية بجانب القوى الديمقراطية فى النضال السياسى ضد الحكم المطلق وضد قوانين الرجعية ، إن هذا الوجود اتضح بشكل جلى فى عهد اسماعيل صدقى فى ظروف المناخ الاقتصادى الذى تولد عنه الأزمة الاقتصادية العالمية . وإذا كانت الطبقة العاملة قد تفاعلت مع الأحداث السياسية والوطنية ، إلا أنها كانت عاجزة عن إحداث التغيرات الاقتصادية والإجتماعية والتنظيمية (إدارة نقاباتها) لها ، فضلا عن أنها كانت تقوم بدور السند للطبقة البرجوازية .[١] وذلك راجع إلى سببين هما :

أولا : وقوعها تحت وصاية البرجوازية المصرية التى كانت تسعى إلى عدم خروجها من عبائتها .

ثانيا : صعوبة الاتصال بأصحاب الأعمال والسلطات العامة فيما يخص أوضاعهم.

ويلاحظ أن أوضاع الطبقة العاملة فى هذه الفترة قد خلت من أيديولوجية طبقية ثورية واضحة ، إلا فيما يخص المطالب بتحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة فى ظل النظام القائم . ويلاحظ أيضا أنه على الرغم من تفاعل الطبقة العاملة مع القوى البرجوازية فى النضال ضد القوى الأمبريالية ، إلا أنها كانت تشتبك مع هذه القوى من أجل تحقيق مطالبها ، ولعل خير دليل على ذلك سلسلة الإضرابات التى بدأها العمال لهذا السبب .

لقد عاشت الطبقة العاملة المصرية طبقة تنتج ولا تأخذ إلا القليل مما تنتجه ، حيث وقعت تحت وطأه الاستغلال من الرأسمالية الأجنبية تاره والمحلية تارة أخرى . لذا نجد ان هذه

---

(١) حول مفهوم الطبقة – السند ، انظر :
مهدى عامل ، مقدمات نظرية ... ، ص ٨ .

الظروف كلها تفاعلت وأنتجت التراث الكبير لنضال الطبقة العاملة ، وذلك التراث الذى جاء فى فترة قليلة نسبيا ، وبسرعة ملحوظة ، واتخذ خطا صاعدا وطابعا شاملا . وإذا كانت مرحلة التشكل الأولى للطبقة العاملة فى عهد محمد على لم تأت بآثار متعاظمة يمكن أن نسجلها نتيجة طبيعة الدولة والحكم فى ذلك الوقت ، إلا أن هذه المرحلة التى زحفت فيها الاستثمارات الأجنبية وبناء الصناعة الآلية فى مصر والتكون الطبقى للطبقة العاملة لم تكد تبدأ حتى خلفت آثارها البارزة والسريعة . ونود فى هذا الإطار أن نؤكد على حقيقة ذكرناها عرضا قبل قليل ألا وهى أن نضال العمال لم يكن هدفه اقتصاديا فحسب ، بل إن هذه الطبقة كانت دوما جزءا متمما للقوى الوطنية التى وقفت فى وجه الاستعمار الأجنبى والمستبد الداخلى . لقد كانت هذه الطبقة جزء لا يتجزأ من الجبهة الوطنية للشعب المصرى . ونتيجة لذلك حققت الطبقة العاملة تنظيمها النقابى وارتباط النضال الطبقى بالنضال الوطنى ، وكسبها لكثير من الحقوق المرتبطة بالديمقراطية النقابية والسياسية [1] .

لذا يمكن القول بناء على ماتقدم أن الطبقة العاملة احتلت مكانة بارزة فى الحياة الاقتصادية فى هذه الفترة ، باعتبارها طليعة القوى المنتجة لأسباب الحياة ، ناهيك عن موقعها فى الخريطة الوطنية التقدمية حيث مواقفها السياسية فى المجتمع تجاه القوى المستغلة داخليا وخارجيا .

ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام أن خصائص البنية الاجتماعية الاقتصادية فى مصر أثرت بشكل واضح على بنية الطبقة الاجتماعية . وفى هذا الإطار نقول ، أنه فى ضوء العلاقة المتفاعلة بين البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع المصرى فى هذه الفترة ، أن البنية الاجتماعية للطبقة العاملة تأثرت بهذه العلاقة من جانب وبميلاد الصناعة المصنعية (الآلية) من جانب آخر . وأهم هذه الخصائص هى :

أولا : أن الطبقة العاملة فى مصر اتسمت بالضعف العام فى مجملها ، وهو ما يوضح ضعف العلاقات الرأسمالية فى الصناعة بشكل عام ، وضعف النمو الرأسمالى الحديث فى الصناعة بشكل خاص .

ثانيا : ظهرت الطبقة العاملة فى مصر حينما اندثرت الطبقات الحرفية التقليدية التى تحولت إلى عمالة أجيرة فى الصناعات الرأسمالية خاضعة لعلاقات إنتاج

---

(١) جمال الشرقاوى ، " النشأة والتطور وتاريخ حافل بالنضال " ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٦ – ٢٥ .

رأسمالية فى المؤسسات الصناعية الرأسمالية .

ثالثا : تحول جزء كبير من الفلاحين تحت وطأه الديون القاسية إلى طبقة عاملة ذات صلة وشيجة بالريف . وإلى جانب هؤلاء أضحى جزء كبير من الفلاحين المالكين لقطع أراضى صغيرة فى عداد الطبقة العاملة الأجيرة غير الماهرة الذين عملوا فى الصناعات الموسمية مثل حلج القطن والسكر وعصر الزيوت وتبييض الأرز وطحن الحبوب ....إلخ .

رابعا : ضعف الوزن النسبى للبروليتاريا الصناعية فى الصناعات الآلية (المصنعية) الكبيرة[1] .

وعلى الرغم من كل هذه الخصائص ، إلا أن الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ وعام ١٩٥٢ تعد علامة مضيئة فى تشكل وتكون الطبقة العاملة وبروز وعيها ونشاطها السياسى وتكتلها وتنظيمها النقابى . إنه نتيجة لنمو وازدهار حركة التصنيع ، ازداد الوعى النقابى والسياسى والتعاون الوثيق بين القوى العمالية المختلفة ، وكذلك ارتفع الشعور الوطنى بالمسائل القومية والطبقية . ولكن ما نود الإشارة إليه أن التصنيع لم يؤد إلى تحسين أحوالهم المعيشية إذ عانت هذه الطبقة من استغلال فاضح وواضح من الطبقة المالكة ، وظروف معيشية قاسية فى ظل ارتفاع مستويات المعيشة ، وتدهور توزيع الدخل . كل ذلك جعلها وقود الثورات والحركات والأحداث الوطنية والسياسية .

واذا كان التصنيع فى هذه الفترة قد ساهم فى زيادة أعداد العمال ، فإنه أيضا ساهم فى نمو عدد كبير من الأجزاء غير المنتجين من البرجوازية الصغيرة الجديدة من مختلف أنواع المستخدمين والفنيين والموظفين وأصحاب المهن الحرة . إن تأثير الصناعة لا يقف عند حدود الطبقة الرأسمالية والطبقية العمالية فقط ، بل تعمل أيضا على زيادة أعداد الفئات الوسطى من أرباب الأجور " ذو ى الياقات البيضاء " . لقد كان التصنيع معينا لاكتساب بل وضم هذه الفئات إليه . ويمكن القول تحديدا أن شركات بنك مصر كانت الوعاء الذى حوى هؤلاء جميعا . وجدير بالذكر أن موقف الفئات الوسطى لا يختلف كثيرا عن موقف الطبقات الدنيا ، فما كان يصيبهم ، كان يصيب الفئات الأولى على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) طه عبد العليم ، " بنية الطبقة العاملة الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

ثانيا ، التصنيع والتكوين الطبقى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠

بداءة يمكن القول أن منهجية التصنيع فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ استمرت على ماهو عليه عشية عام ١٩٥٢ ، إذ سارت وفق إطار التصنيع من خلال الاستعاضه عن الواردات ، ووفق نظام جمركى صارم . لقد حملت البنية الصناعية صيغة استهلاكية واضحة ، وهذا ما أبقى الوضع التبعى قائما دون أدنى تغير ، حيث سارت بل وطغت صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والمعادن والصناعات الكهربائية والورق والأسمدة والكبريت والأحذية والجلود ... الخ . وإنه وفقا للأهمية النسبية لهذه الصناعات فقد احتلت الصناعات الغذائية والمنسوجات المكان الأول فى ترتيب هذه الصناعات ، كما أن الهيكل الصناعى حتى منتصف الخمسينات ظل يرتكز على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . بمعنى آخر أن البناء الصناعى حتى عام ١٩٥٧ لم يشهد أى تغير ، إذ سيطر القطاع الخاص على الهياكل الصناعية الهامة ، ومن ثم كان يغلب عليها منهج الاستعاضة عن الواردات . لقد جاءت حركة التصنيع فى هذه الفترة من أجل إشباع حاجات الأسواق الداخلية ، وأن الهدف الأساسى من العملية التصنيعية يتمثل فى الإنتاج محل الواردات . أى أن إحلال الواردات كان استمرارا لما هو قائم عشية ١٩٥٢ ولكن الاختلاف الوحيد هو إحلال الواردات بمنتجات محلية .

إن حركة التصنيع فى مصر فى هذه الفترة كانت " مدفوعة الطلب " بمعنى أنها أقيمت لاستيفاء حاجات السكان ، إذ كان السوق الذى أقيمت من أجله كان قائما قبل وجودها . إن الصناعات التى أقيمت جاءت بهدف تغطية حاجات الطلب المحلى لبعض السلع الرئيسية ، وبما أن الطلب المحلى الذى أتت من أجله الصناعة أمرا ملحا ، فإن حركة التصنيع كانت تتمحور حول سياسة إحلال الواردات التى تخدم الأسواق المحلية . وهكذا فإن منهج الاستعاضة عن الواردات كانت استراتيجية التصنيع فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٦٠ . إن سيادة منهج الاستعاضة عن الواردات فى بداية أى عملية تصنيعية تعد من الأمور المتوقعة ، لأن الصناعات من أجل السوق تحتاج إلى مزيد من الكفاءة فى الانتاج والمنافسة ، وهذا ما تعجز عن توفيره الصناعة الوليدة نتيجة قلة الخبرات الفنية والادارية.

لقد كان منهج الاستعاضة عن الواردات هذه مهيأة بشكل مكثف لمواجهة احتياجات الطلب النهائى . أى أنها كانت تخضع فى كل صورها للصناعات الاستهلاكية ، وخاصة صناعة المواد الغذائية والغزل والنسيج والصناعات الوسيطة . وإذا كانت هذه الصناعات قد احتلت المراكز الثلاث الأولى ، فإن الصناعات الاستثمارية والرأسمالية جاءت فى المرتبة الأخيرة . كما أن منهج التصنيع فى مصر سار وفق استراتيجية تسمح بتكثيف رأس المال وخاصة فيما يتعلق

بالصناعات الجديدة التى لم تسهم فى استيعاب قدر كاف من العمالة الفائضة من الزراعة .

وإذا كانت الحقبة الناصرية قد عرفت حتى عام ١٩٦٠ تميز الصناعات الغذائية واحتلالها المركز الأول ، فإن هذا الوضع مالبث أن انتهى بعد عام ١٩٦٠ ، حينما احتلت بدلا منها صناعة الغزل والنسيج هذا المركز ، كما ازداد الوزن النسبى للصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية . ولكن برغم الزيادة النسبية فى هذه الصناعات ، إلا أن الصناعات الاستهلاكية (الغذائية والمنسوجات) ظلت تحظى بالنصيب الأوفر فى الصناعات التحويلية . ولكن مايهمنا الإشارة إليه هنا أن البناء الصناعى برمته كان يعمل لخدمة النمط الاستهلاكى .

وتعد سيادة الصناعات الاستهلاكية فى الحقبة الناصرية معلما أساسيا للتصنيع فى هذه الفترة ، إذ أنه من خلال البحث عن نمط الاستهلاك السائد الذى يخدمه البناء الصناعى نجد أنه طيلة سنواتها طغت الصناعات الاستهلاكية المعمرة مثل : الثلاجات والغسالات وعربات الركوب الخاصة وأجهزة التليفزيون وغيرها ، وهى بلا شك سلع كمالية فى ذلك الوقت ، إذ أخذ فى الاعتبار إمكانيات المجتمع المصرى والمستوى المعيشى للجماهير الكادحة . إن هذه الفترة اتسمت بسيادة النمط الاستهلاكى الذى يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية المعمرة ، كما أن نمط التصنيع الذى ساد فى الفترة كلها حمل ازدواجية واضحة فى المشروعات الصناعية . لقد انقسمت الصناعات إلى مجالين الأول : اختص بالمجالات المربحة مثل : صناعة الغزل والنسيج والغذاء والصناعات الخفيفة . أما المجال الآخر فكان من نصيب المجالات غير المربحة مثل : صناعة المعادن وتوليد الطاقة والكيماويات .

وجدير بالتوضيح أن المجالات المربحة كانت من نصيب الرأسمالية المصرية حتى عام ١٩٥٧ ، أما الصناعات الأخرى التى تحتاج إلى وقت طويل فكانت من نصيب الدولة . وبعد حركة التمصير والتأميمات فإن الدولة احتكرت الصناعة برمتها . وعلى الرغم من أن الصناعة أصبحت الدولة تسيطر عليها ، إلا أن الطبيعة الاستهلاكية التى اتصفت بها الصناعة لم يطرأ عليها تغير واضح وبقيت على ماهى عليه .

لقد سعت التغيرات التنظيمية التى جاءت فى يوليو عام ١٩٦١ إلى خلق مايسمى بالمجتمع الاشتراكى الذى ركزت فيها الناصرية على إقامة مجتمع قائم على التخطيط والتصنيع وتحويل المجتمع المصرى من مزرعة للقطن وريفا للمدينة العالمية إلى منتجة للصناعات الثقيلة ، وأيضا التحول من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الرأسمالية الإنتاجية الكبيرة. لقد تأثر التصنيع فى هذه الفترة بالإطار الأيديولوجى الذى نهجته الناصرية ، حيث سعت إلى

إقامة نظام مركزى الإشراف فيه تتقلص المشروعات الخاصة ليزداد القطاع العام الصناعى قوة ويصبح له الغلبة والسيطرة . ولكن هذا الهدف لم يجد تدابير فعلية ، كما جاءت آثار النزاع العربى الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧ ، والردة الساداتية لتطيح بكل الخطوات الأولى فى هذا الإطار.

ويجدر الإشارة هنا أن ثمة انحياز واضح فى منتجات الهيكل الصناعى . فعلى الرغم من أن تصنيع الحاجات الاستهلاكية كان فى صف الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين ، إلا أن تصنيع الصناعات الاستهلاكية المعمرة كان فى صف الطبقة الوسطى والعليا ، وهذا ما يتوازى مع التحيز الواضح للسلطة لهذه الطبقات الاجتماعية سياسيا . إن استراتيجية التصنيع فى الحقبة الناصرية تكشف عن الطابع الاجتماعى للمنتجات الصناعية وتحيزاتها الطبقية . لقد كان إنتاج الحاجات الاستهلاكية موجها بشكل مكثف إلى تلبية احتياجات الطبقة الوسطى ، أى أن حاجات المطالب الاستهلاكية للجماهير والطبقة الوسطى هى ملامح التصنيع فى الحقبة الناصرية .

والمدقق فى تجربة التصنيع فى الحقبة الناصرية يستطيع أن يستدل على أسباب الدعوة للاستعاضة عن الواردات ، تلك الدعوة التى كانت تعمل على وجود مجموعة من الصناعات الاستهلاكية لكسب الرضاء الجماهيرى ، خاصة رضاء الشرائح المختلفة من الطبقة الوسطى دون أن توجد فى الواقع الهياكل الأساسية لقيام مايسمى بمنهج الاستعاضة عن الواردات من هذه الصناعات التى غلب عليها طابع الصناعات التجميعية . بمعنى آخر أن منهج الاستعاضة عن الواردات من هذه الصناعات التى غلب عليها طابع الصناعات التجميعية . بقول آخر أن منهج الاستعاضة عن الواردات المفروض فيه أن يقوم على نوع من الاستقلال عن العالم الخارجى ، وهذا بدوره يتطلب وجود كوكبة من المقومات الأساسية أهمها : اختيار حلقة البدء فى الاستعاضة . فلو أن منهج الاستعاضة ترجمت إلى استعاضة عن الواردات من المعدات فى ظل برنامج التصنيع الثقيل ، لكان ذلك أجدى ، ولحقق قسط كبير من سياسة الاعتماد على الذات فى إنتاج سلع الاستهلاك .

ولكن ما اتسمت به هذه الفترة هو البدء فى منهج الاستعاضة عن الواردات الاستهلاكية ، دون توفر المقدرة الذاتية على إنتاج الآلات ، أو حتى توفر السلع الوسيطة الضرورية كمستلزم فى الإنتاج ، الأمر الذى يزيد من الاعتماد على العالم الخارجى والملاحظ أن منهج التصنيع الذى قام فى الفترة الناصرية التزم بالاستعاضة عن الواردات لمجموعة من السلع الصناعية التى لم تكن تستورد بالفعل مثل التليفزيون ، أو أن استيرادها كان محدودا نسبيا لكثير من

السلع الهندسية . لقد نتج عن ذلك أن ازدادات عمليات التوسع فى استهلاكها ، بل سيادة نمط استهلاكى جديد عمل على امتصاص مدخرات الشرائح الوسطى فى المجتمع . وجدير بالذكر أن جهود التصنيع فى الفترة الناصرية لم تعمل على الاستعاضة عن الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج[١] .

ويعتبر هذا الهدر الكبير فى النهوض بالتنمية الصناعية النتاج المنطقى لسياسات السلطة ، والتى عجزت عن خلق الظروف الموضوعية المحددة لهذا الهدر والمتمثلة فى التوسع فى برامج التصنيع الاستهلاكى ، وفى انحيازها الواضح لمثل هذه الصناعات ، وأخيرا فى عدم تبنيها لمشروع تصنيعى يعتمد فى توسعه على الصناعات الرأسمالية والخبرة الوطنية والاعتماد على الذات .

وجدير بالقول وفقا لما سبق أن الفترة الناصرية حينما شددت على التصنيع فإن منهجها فى ذلك كان يحتذى نموذج الاستهلاك الفاخر الذى ينتمى إلى نموذج اقتصادى خاص يشبه إلى حد كبير نوع الدولة المطلق الصلاحيات ، كما يتيح عن طريق " مفعول حب الظهور " ، على حد تعبير " أنور عبد الملك " الحصول على بنية استيراد نتيجة نمو مواد الاستهلاك المعمرة كالتليفزيون والأدوات المنزلية . وعلى الرغم من وجود أصوات وطنية قد ارتفعت ضد أخطار سيادة الصناعات الاستهلاكية ، إلا أن هذا الاتجاه يعتبر المسئول عن توليد معدلات النمو الصناعى فى هذا الاتجاه ، ومن ثم تحويل مصر خلال فترة زمنية لمجتمع صناعى .

وعلى الرغم من الصعوبة التى تواجه أى باحث فى تحديد المجموعات الاجتماعية التى استفادت من الوضع الصناعى الجديد . إلا أننا يمكن إبراز فئتين هما : الملاكون العقاريون الكبار والمتوسطون (وليس ارستقراطية الأرض) والطبقة الحاكمة الجديدة أو حسب تعبير " حسن الساعاتى " الأرستقراطية والبرجوازية[*] " . وحرى بنا أن نذكر هنا أن الطبقة القيادية الحاكمة الجديدة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تتماثل مع طبقة أصحاب الأعمال التى عرفتها المجتمعات الغربية منذ نهاية القرن الثامن عشر ، أو حتى الفئات الحاكمة فى الدولة الاشتراكية[٢] .

---

(١) سعد حافظ ، " انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٦٨ – ٦٩ .

(*) حول الطبقة الحاكمة الجديدة أنظر :

H . El Santy , op . cit ., p ; 196 - 204 .

(٢) أنور عبد الملك ، " دور الجيش فى الثورة الوطنية المصرية ١٩٥٢ – ١٩٦٧ " ، فى : أنور عبد الملك، "مشرفا " ، الجيش والحركة الوطنية ، ص ١٩٦ .

وإذا كان التصنيع فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٧ ظل كما هو عليه دون أدنى تغير - كما ذكرنا قبل قليل - فإن الوضع الطبقى قد انتابه بعض التغيرات وخاصة فى القطاع الزراعى نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى ضرب كبار ملاك الأرض ، وأصاب فى المقابل بعض الشرائح الفلاحية بحراك اجتماعى غير من وضعهم الاجتماعى . لقد عملت الفترة الناصرية على ضرب الكيان الاقتصادى والسياسى للطبقة الرأسمالية الزراعية ، وبالتالى على تحويل ثروتها العقارية إلى ثروة منقولة يمكن الاستفادة بها فى مشروعات صناعية . لقد سعت القيادة الناصرية بشتى الوسائل إلى جذب الأموال إلى قطاع الصناعة ، ولكن دون جدوى ، إذ عزفت القوى الرأسمالية عن تلبية النداءات المتكررة للمشاركة فيما سعت إليه الناصرية . إن عزوف القوى الرأسمالية عن المشاركة فى عمليات التصنيع دفع الناصرية إلى تبنى دور نشط للدولة تكون فيه القائد والمالك للهياكل الانتاجية ، ومن ثم المهندس الأول للحركة التصنيعية ، وهذا ما كرس وجود طبقة اجتماعية جديدة ، أو وجود حكم أوليجاركى ، وسيطرة الدولة عن طريق غير المنتجين على هياكل التصنيع .

وتوضح الأحداث المتلاحقة أن الحقبة الناصرية عملت على نمو وتوسع الرأسمالية وخاصة بعد عام ١٩٥٦ حينما أفسحت المجال أمامهم من المنافسة الأجنبية ، بيد أن رأس المال لم يلعب الدور الذى أنيط له ، الأمر الذى دفع الحكومة إلى الدخول بقوة للسيطرة على جميع المشروعات الصناعية من خلال المؤسسة الاقتصادية فى عام ١٩٥٧ . وبنهاية عام ١٩٥٩ تكون الدولة قد سيطرت تماما على جميع منافذ التصنيع ، ومن ثم ضربت المصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية . أما فى عام ١٩٦١ بصدور ما يسمى بالقرارات الاقتصادية التى حجمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية ، والتى بها طويت صفحة هامة من تاريخ الرأسمالية ، وفتحت أخرى لطبقة صاعدة . إن أفول نجم الرأسمالية التقليدية سعى إلى وجود أخرى تتمثل فى البيروقراطية التى حلت محل الأولى - أقصد الرأسمالية التقليدية - ، وأضحى لها حرية التصرف فى السلطة والثروة .

لقد أضحت هذه الطبقة غير المالكة لوسائل الإنتاج ، والمتحكمة فى كل شىء . لقد احتلت مكانا سياسيا متميزا وسلطة اقتصادية قوية احتكرت بمفردها السلطة وسيطرت على نمط الإنتاج القائم . وفى إطار ذلك يمكن القول أن هذه الطبقة جاءت من رافدين أساسيين ، الأول عسكرى والآخر مدنى . فإذا كانت المناصب الإدارية والتعليم هما المشتل الرئيسى لتقديم الرافد الأول ، فإن الجيش كان المورد الرئيسى الذى مون الرافد الثانى . انه نتيجة للتصنيع وسيطرة الدولة عليه تنامت عناصر الطبقة الوسطى وأصبح لها السيطرة على المجتمع ، كما خلق نوعا من التحالف بين المناصب الإدارية والعسكرية . ولم تقف حدود هذا النمو عند الراق الأعلى

منها ، ولكنه امتد إلى جميع المراتب التى تمتد حدودها حتى الطبقة العاملة . أى أنه نتيجة للتصنيع والتوسع فى الوظائف حدث توسع سريع فى الطبقة البيروقراطية بمستوياتها الدنيا والعليا .

والواقع أن سيطرة الدولة على كافة المناشط أعطت الفرصة للبيروقراطيين والتكنوقراطيين للتحكم فى كافة منافذ السيطرة . فعلى سبيل المثال نجد أن الهياكل الصناعية سمحت لمجموعة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين أن يصبحوا الطبقة العليا الجديدة ، فى مقابل مجموعة من الفئات من ذوى الياقات البيضاء من صغار البيروقراطيين والعمال . لقد حظيت الطبقة العليا بالمكانة الاجتماعية المرتفعة والمتميزة ، والتى فيها سيطرت على بناء القوة فى المجتمع . والحقيقة أن هذه الطبقة الجديدة التى تتكون من الصفوة السياسية والعسكرية والإدارية كانت فوق الطبقات جميعا ، بل قل أنها الدولة والطبقة الحاكمة معا . فإذا كانت الطبقة الرأسمالية التقليدية عشية ١٩٥٢ هى الطبقة التى تملك ولا تعمل فى مقابل الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى التى تعمل ولا تملك ، فإنه هذه الفترة شهدت طبقة جديدة ، ولكنها تحكم ولا تملك . إن الشركات الصناعية والجهاز العسكرى والمناصب الإدارية والتعليم والتملق السياسى تعد المشتل الذى يفرز الطبقة الجديدة .

لقد احتلت الطبقة الوسطى أو حسب تعبير " حسن الساعاتى " الطبقة المستثيرة ، الوضع الرئيسى للقوة السياسية والاقتصادية والنفوذ الاجتماعى . إنه نتيجة لبسط نفوذها على الواقع السياسى والاقتصادى ، تبدلت مصالحها الطبقية ، وباتت طبقة محافظة ، وورثت كل الخصائص الطبقية للفئات الرأسمالية . لقد أضحى نتيجة للتصنيع أن أصيبت الطبقة الوسطى بطفرة واسعة فى حجمها ، كما تكون لها مصالح اقتصادية واضحة ، وأشكالا جديدة من التمايز الطبقى . بمعنى آخر أنه نتيجة لتوسع الدولة فى هياكل التصنيع وتحمل الدولة أعباء التوظيف تضخمت إعداد الوظائف ، ومن ثم اتسع نطاق الفئات الوسطى وسيطرة هؤلاء " الريعيين " على منافذ الإدارة برمتها . إن سيطرة هؤلاء الريعيين على الوحدات الإنتاجية سمح للفئات الإدارية بالتمايز الاجتماعى وتكوين الثروات بطريق غير مشروع .

أما بالنسبة لوضع الطبقة العاملة فنجد أن التصنيع لم يسهم بدور واضح فى تحسين أوضاعهم ، إذ بقيت تحت صنوف القهر والاستغلال . إن التغيرات التى طرأت على الواقع الأيديولوجى كانت تغيرات مؤقته لم تأخذ بيد العمال وخلت من أى مضمون يسمح بإزاحة شروط استغلال الجماهير الكادحة . لقد كان نتيجة للتوسع فى عمليات التصنيع سواء ببناء المصانع

الجديدة ، أو مضاعفة خطوط الإنتاج ، الأثر الأكبر فى نمو القوى العاملة ، أضف إلى ذلك تحسن ظروف استخدامهم وصدور التشريعات التى تكفل لهم ضمان الحقوق مثل : تحديد ساعات العمل ، والحد من التسريح ، وإعطائهم نسبة من الأرباح ، والضمانات من الشيخوخة والعجز والمرض ، والتمثيل فى مجالس الإدارة .

وإذا كان ماسبق تمثل نقاط مضيئة تحتسب للدولة تجاه العمال ، فثمة نقاط مظلمة فى مقابلها ، تتمثل فى وأد الحركة العمالية وضربها وعسكرتها . لقد تعرضت الحركة العمالية لغزو عنيف لا يقل فى قوته عن غزو السلطة السياسية . لقد عسكرت الدولة كل النشاط العمالى والنقابى بقصد احتوائها والهيمنة عليها فبدلا من إحياء الديمقراطية النقابية وزيادة وعيهم، ديست أوضاعهم وتنظيماتهم تحت أقدام العسكريين . وأزعم أن ذلك كان خوفا من إحداث تحولات ثورية تعجل بقيام النظام المحجوز الذى يعتمد على ديكتاتورية البروليتاريا . لقد أخذت الناصرية من العمال موقف " أبوى " فى مقابل حمايتهم ، ففرضت عليهم السيطرة وسبيلهم فى ذلك أن أضمرت حركتهم وتنظيمهم .

وعلى الرغم من التحولات التى طرأت على هياكل التصنيع فى الحقبة الناصرية ، إلا أن هذه التحولات لم تأت بجديد ، إذ ظل التمايز الطبقى قائما . لقد نجحت الطبقات المسيطرة والمتحكمة فى المواقع الصناعية من سحب جميع الامتيازات نحوها ، فسمحت لها بتكوين ثروات سريعة بعضها جاء بطرق مشروعة ، والأخرى جاءت بغير ذلك ، فى مقابل تدنى المستويات العمالية ، لذا يسقط عن جداره شعار تذويب الفوارق الطبقية التى ازدادت وتعمقت ، وتوضح طبيعة النظام الحاكم وانحيازه الطبقى . لقد كان من المأمول من الصناعة أن تلعب الطبقة العاملة الدور الأكبر فى الانتقال بالنظام القائم إلى النظام المحجوز ، ومن ثم قيام ديكتاتوريتها . ولكن لأن الناصرية أممت الصراع الطبقى وفرضت طبقة اجتماعية جديدة . حالت دون تحقيق ذلك . هذا ما يجعلنانتفق مع من يذهب إلى أن ثمة تشابها كبيرا بين الناصرية والبونابرتيه فى الانحياز الطبقى ، وعدم تهيئة المناخ للطبقة العاملة للحكم ، وانحياز القائد للطبقة التى أتى منها ألا وهى الطبقة الوسطى . واعتقد أن إفراغ الناصرية لكل الخطوات والمضامين الأيديولوجية للاشتراكية تعد المسئولة عن تنامى الثورة المضادة فى السبعينات ، تلك التى كان مخاضها غداة نكسة ١٩٦٧ .

صفوة القول أنه بالنظر إلى تأثير التصنيع على البناء الطبقى يتضح أنه من خلال كل العمليات الصناعية لرأسمالية الدولة المصرية نجد أنها لعبت دورا واضحا فى زيادة الطبقات

الدنيا ، واتساع الطبقة الوسطى الدنيا ، وكذا الطبقة العليا الجديدة . إن التصنيع فى الحقبة الناصرية من خلال رأسمالية الدولة ساهم فى استيعاب الطبقة الدنيا والوسطى بشكل واضح . فإذا كانت العناصر العسكرية والسياسية استطاعت أن تحصل على أفضل المواقع المجتمعية باعتبارها خالقة لصفوة جديدة ، فإنها أيضا استطاعت أن تتحصل بشكل متسارع على المواقع الوسطى والدنيا أيضا . ومن الأهمية بمكان أن نعى أن الأوضاع العسكرية والسياسية فى المجتمع تلعب دورا أساسيا فى زيادة الاختيارات ، ومن ثم فى تقويه ودعم السياسة العامة.

لقد سمح اتساع حجم التصنيع فى مصر بوجود طبقة عمالية ، كما ساهم فى خلق الجماعات الدنيا من البيروقراطية . لقد ترتب على هذا الوضع وجود علاقات عمالية جديدة ساهمت فى زيادة مطالب هؤلاء العمال بحقوقهم ، وكذا كشف التعتيم الذى أصاب وعيهم . وفى هذا الصدد هناك جانبان لهذه القضية :

الأول : هو مشاركة العمال فى الإدارة ومانتج عن ذلك من أرباح ناهزت ما يتقاضونه من مرتبات ، الأمر الذى ساعد فى إضعاف سلطة الإدارة . وغنى عن البيان أن المشاركة العمالية فى الإدارة لم تؤثر فى الملكية أو فى السيطرة أو فى السلطة .

الثانى : نجده يتمثل فى سياسات التوظيف التى تضمنت إمكانية استيعاب العمال فى القطاع العام ، وكذلك ضمان الوظائف لخريجى الجامعات والمدارس الفنية الصناعية ، تلك السياسة التى أثرت فى إبعاد العمال عن سياسة العرض والطلب فى السوق . وإذا كان ذلك يعد أحد الإضافات الهامة لحجم العمال والبيروقراطية فى هذا القطاع ، فإن هذه السياسة سمحت بامتزاج عمليات الحراك الاجتماعى للطبقة الوسطى والدنيا ، وبهذا تكون الدولة قد عملت على مساعدة هذه الجماعات فى إطار رأسمالية الدولة أو ما يسمى بنمط إنتاج الدولة.

وينبنى على ذلك أن ثمة ثلاث خطوات رئيسية يتميز بها المجتمع المصرى نطرحها فى هذا المقام كما يلى :

الأول : يحتل نمط إنتاج الدولة " الدولتيه " أهمية متعاظمة ويتلخص فى إيجاد طبقاته بصورة أو بأخرى وبالتالى يعمل على زيادة الملكية العامة للهياكل الصناعية.

الثانى : زيادة اعتماد هذه الطبقات على الدولة حيث إقامة المشاريع الصناعية . وإذا كانت الطبقات الوسطى والدنيا ترتبط بصورة مباشرة بالدولة ، فإن الطبقة العليا لا تخرج عن هذا الإطار ، فعن طريق نمط إنتاج الدولة تتخلق الطبقة الإدارية التى تسيطر على الإنتاج من خلال موقعها فى الدولة .

الثالث : إن تبديل علاقات الإنتاج عن طريق الإدارة يجعل المشروعات الصناعية تخضع لسيطرة الطبقة التكنوقراطية والبيروقراطية .

إن الملاحظة الدقيقة للهياكل الصناعية الخاضعة لنمط إنتاج الدولة يعكس منطقية التحولات الطبقية التى طرأت على المجتمع المصرى مثل المكاسب العمالية والتوسع السريع فى الفئات البيروقراطية . ولكن الاستنتاج العام من ذلك أنه فى ظل سيطرة الدولة على الهياكل الانتاجية يصعب الانتقال إلى النظام المحجوز (الاشتراكى) بقيادة البروليتاريا وحلفائها الثوريين ، ناهيك عن بناء هذا النظام دون اشتراكيين حقيقيين .

نخلص مما سبق أن النظام الناصرى لم يكن نظاما اشتراكيا ولا هو نظام انتقالى نحو الاشتراكية ، بل هو رأسمالية دولة ، أو بالأحرى بيرقراطية رأسمالية أو رأسمالية بيروقراطية على حد تعبير محمد حربى [٢] . بمعنى آخر أن دور الدولة كان حاسما فى تكوين المجتمع . وإذا كان التصنيع قد سار وفق ما ترسمه الدولة من محاور واستراتيجيات ، فإنه خلق بشكل مصطنع طبقة بيروقراطية برجوازية وطبقة عاملة حديثة . فإذا كانت الدولة قد نجحت من خلال آلياتها المتعددة فى إضعاف سلطة رأس المال الخاص ، إلا أنها فى المقابل زادت من قوة ونفوذ العسكريين والتكنوقراطيين . وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن الفترة الناصرية حينما قضت على نفوذ الرأسمالية القديمة ، فإنها خلقت طبقة جديدة سيطرت وتحكمت فى عمليات التصنيع.

إن اندفاع برجوازية الدولة إلى السلطة الاقتصادية والسياسية أتاح لها السيطرة المتزايدة على وسائل الإنتاج ، ومن ثم توزيع فائض الإنتاج .إن حضور البرجوازية باسم الدولة بشكل مكثف فى هياكل التصنيع سمح لها بالسيطرة على عملية الإنتاجية وعلى فائض

(*) الكولونيالى تتصل مباشرة بالكولونيالية وهى ترجمة للكلمة الإنجليزية Colonialism وتعنى الأستعمار الذى يعمل من خلال الاحتلال أو الاستيطان على التسلط العسكرى والسيطرة السياسية المباشرة واغتراب الفائض الاقتصادى للمستعمرات عن منتجيه .

(١) طه عبد العليم ، " تطور الصناعة الآلية الكبيرة ...." ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ – ١٣٦ .

(٢) يضيف محمد حربى بانه من خلال تحكم العسكريين والتكنوقراطيين والبيروقراطيين تصبح الدولة بيروقراطية رأسمالية أو رأسمالية بيروقراطية راجع فى ذلك : محمد حربى ، المرجع السابق ، ص ٣١٢.

الانتاج . وفى مقابل ذلك أضحت الطبقة العاملة ضحية سياسات البيروقراطية البرجوازية (برجوازية الدولة) . أو بمعنى آخر أنه على غرار كل الطبقات المسيطرة فى التاريخ ، ارتفعت البيروقراطية فوق العمال ، وسادت قناعة بعجز العمال عن الإدارة ، أو حتى المشاركة الفعالة فيها .

والواقع أن موقف الحقبة الناصرية تجاه العمال مسألة مقبولة من نظام يتسم بمنطق البرجوازية الصغيرة التى يرى أن العمال يستحقون العطف فقط ولا يستحقون السلطة ، وثمة فارق كبير بين استحقاق العطف وإستحقاق – السلطة . أو بكلام آخر هناك فروق واضحة بين الصدق الثورى بحقوق العمال وبحقيقة أنهم قوى ثورية أصلية فى الثورة الاجتماعية ، وبين الإيمان الأخلاقى بضرورة منح العمال مجموعة من الإصلاحات .

إن الإحساس الأعمى بتفوق برجوازية الدولة على العمال وقف موقفا معاندا لفكرة سلطة العمال ، أو إمكانية بلوغ الطبقة العاملة إلى السلطة والإدارة . ورأت فى ذلك أن هذه الفكرة من القضايا الخلافية بينهم وبين الماركسيين . لذا نجدهم استبدلوا سلطة العمال بشعار مضلل هو " سلطة الشعب العامل " ذلك الشعار الذى لا يعدوا فى الممارسة عن كونه سلطة فئات البرجوازية الوسطى والصغيرة . إن الناصرية لم تسمح لأى عامل أن يمسك بزمام الأمور ، فالتاريخ الناصرى لا يحدثنا عن ذلك . وحتى البوتقة التى أرادت بها الناصرية صهر كل القوى الاشتراكية فيها ، أقصد الاتحاد الاشتراكى ، نجد أنه لم يسمح لعامل واحد أن يتواجد فى اللجنة التنفيذية العليا طوال فترة وجودها ، برغم وجود النصوص الدستورية والقانونية التى تجيز وجود نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين .

إن مايعيب على التصنيع والدولة فى الفترة الناصرية أنهما سدا الطريق أمام أى تحرك سياسى أو تنظيمى أو جماهيرى مستقل للطبقة العاملة . والواقع أن ذلك يعد الخطر الأكبر على الناصرية الذى تربى فى ظلها وكنفها . وأزعم أنه كان أحد العوامل المؤثرة التى ساعدت السادات فى الانقضاض على الناصرية وتبديد منجزاتها بسهولة وقيامه بالثورة المضادة عليها. لقد نظرت الناصرية إلى العمال على أنهم قوة هائجة متأججة تحتاج إلى من يحكمهم ، وإلى يد قوية تكون بمثابة صمام الأمان لهم . والواقع أن صمام الأمان هذا كان يتمثل فى إخضاع تنظيماتهم إلى سلطة الدولة (١) .

---

(١) رفعت السعيد ، تأملات فى الناصرية ، ص ٨٤ – ٨٧ .

ونخلص من كل ماسبق إلى أن السياسات الصناعية فى الحقبة الناصرية ساهمت فى وجود برجوازية الدولة ، تلك التى عملت فى المقابل على أضعاف الطاقة الثورية للجماهير العريضة . أو بعبارة أخرى ، أن تدعيم السلطة الجديدة وهيمنتها على جميع هياكل التصنيع أبعد العمال عن المشاركة الحقيقية فى السلطة وخنق فيهم الروح الثورية ، أضف إلى ذلك أنها من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج قهرت الطبقات الكادحة وأخضعتها لشروط الاستغلال الرأسمالى متبعة فى ذلك نفس الأسلوب الذى اتبعته الطبقة البرجوازية التقليدية المالكة لوسائل الإنتاج الخاص ، مع فارق واحد هو أن الاستغلال هذه المرة أخذ مسحة شرعية من خلال الدولة . بكلام آخر ، أنه إذا كان الاستغلال فى ملكية وسائل الإنتاج الخاص فردى ، فإنه فى مرحلة التأميمات جاء باسم الدولة ولكن من خلال الأفراد المسيطرين على وسائل الإنتاج .

ثالثا ، التصنيع والتركيب الطبقى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٠

منذ البداية يمكن القول أن حقبة السبعينات ابتعدت فى اهتمامها عن التصنيع ، وانصب على قطاع الخدمات كالتجارة والمال والنقل والإسكان والتشييد والأنشطة غير المنتجة ، والقطاعات السلعية وفى مجال المضاربات ، وأعمال الوساطة والوكالة التجارية . معنى ذلك أن هياكل التصنيع التى أقيمت فى الستينيات قد أصابها البوار . وعلى الرغم من أن باب الاستثمار فى التصنيع قد ترك مفتوحا لمشاركة رأس المال المحلى والأجنبى ، إلا أنه شهد نكوصا فى القطاعات الإنتاجية ، وتهافتا واضحا على الصناعات الاستهلاكية الكمالية ، وبدائل الاستيراد من السلع المنزلية الراقية مثل صناعة تعبئة المنتجات والملابس والصناعات الكيماوية (مستحضرات التجميل والأدوية) وصناعة البلاستيك للأغراض المنزلية ، وتشكيل الألومنيوم والمياه الغازية والمياه المعدنية والحلويات واللبان . وهذه الصناعات تأتى بعائد كبير وسريع وتعمل على استنزاف الفائض الاقتصادى الداخلى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الهياكل التى أقيمت فى عقدى الخمسينات والستينات قد تهاوت وتفككت بل تم بيع بعضها ، والبعض الآخر تم تدميره . لقد أصابت سياسة الانفتاح الاقتصادى الصناعة المصرية فى مقتل فأعجزتها وبددت مقومات النهوض بالتنمية القطرية . ونتيجة لهذا الاجراء وضعت الصناعة أمام منافسة قوية وعنيفه وغير متكافئة مع الواردات الأجنبية نتيجة إطلاق حرية الاستيراد دون قيود . لقد ساء وضع الصناعة المصرية الكبيرة (التحويلية) فى مقابل انتعاش الصناعات الاستهلاكية .

لقد إحتلت السلع الكمالية فى هذه الفترة نصيب الأسد من حيث كمية المشروعات ، فجاءت ترتيبها الأول ، أما قطاع الصناعة الهندسية (الآلات – ومعدات النقل) فلم يكن لها إلا قسط قليل جدا ، لذا نجدها اعتمدت فى توفير منتجاتها على الخارج . وإذا كان التصنيع قد

احتل مكانة متقدمة من حيث توزيع رأس المال المستثمر ، فان هذه الصناعة كانت تأتى بجانب وبمشاركة مع رأس المال المستثمر ، او بالاستثمار الأجنبى فقط . أما رأس المال الخاص فقد احتل مكانة متقدمة من حيث المشاركة فى الاستثمار ، وتوضح مجموعة الاستثمارات فى التصنيع أنها ذهبت بقوة إلى الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والأسمنت ، وعزفت عن الصناعات الثقيلة والرأسمالية .

لقد كان من المنتظر أن يتحول التصنيع فى فترة الانفتاح الاقتصادى من منهج الاستعاضة عن الواردات إلى التوجه نحو التصدير . ولكن بغض النظر عن طبيعة هذه السياسة التى تربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمى وليس بالاحتياجات المحلية ، فإن كل طاقات وموارد الاقتصاد الوطنى اتجهت إلى إشباع حاجات الجماهير من الصناعات الاستهلاكية ، الأمر الذى جعل كل طاقات وموارد الاقتصاد الوطنى تتجه إلى اشباع حاجات المستهلك الأجنبى من السلع التصديرية . إن سياسة التوجه نحو التصدير يفترض فيها أن تحدث تغيرات عميقة فى هيكل الإنتاج ، وهذه التغيرات قد لا تتفق ومتطلبات القطاعات الأخرى المتشابكة معها ، ولا مع أهداف ومتطلبات التنمية التى تعمل على إقامة قاعدة مادية قوية . وبإلقاء نظرة فاحصة على مجموعة الصناعات التى نهجت منهج التوجه نحو التصدير ، يتضح لنا أنها تدور أيضا حول الصناعات الاستهلاكية مثل : الجلود والمنقوشات الجلدية والسجاد والتريكو والغزل والنسيج والملابس الجاهزة تلك الصناعات التى ترتبط بالوحدات الصناعية الصغيرة ، ولا تتطلب إنشاء قاعدة صناعية ضخمة ، وترتبط بآليات السوق العالمى ، وخاصة وأن هيكل المنتجات الصناعية التى تخصصت فيه يدخل فى النوع الترفى والسياحى .

ومن المقطوع به أن منهج التوجه نحو التصدير ارتبط تاريخيا بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ، وأن نموذج التصنيع الذى نتج عنه يرتبط بإنتاج سلع استهلاكية نهائية لاتتوفر مقدمات تصنيع مراحلها الأولى ، وهو فى ذلك شأنها شأن منهج الاستعاضة عن الواردات ، إذ يظل أمر الإنتاج والإمداد بالآلات وقطع الغيار والمستلزمات فى أيدى الشركات عابرة القوميات، ذلك الوضع الذى يكرس واقع تبعى للمنظومة الرأسمالية العالمية . وحرى بنا أن نوضح أن التصنيع الذى تم كان نتيجة السيطرة المستمرة لأشكال استثمارية غير إنتاجية كالأعمال التجارية والمصرفية التى تؤدى إلى نمو مشوه لعمليات التصنيع ، ويؤدى إلى سيادة السلع المستوردة التى تعوق نمو السوق الداخلية ، واعتماد التراكم على قطاعات السلع الأولية التى تهددها دائما الأزمات والعلاقات الداخلية .

إنه نتيجة لسيادة هذا النوع من التصنيع ، أن تحول القطاع الصناعى من قطاع منتج إلى قطاع كومبرادورى هامشى . لقد كان من الفروض أن تنتهى الصناعة المصرية من مرحلة التجميع لمكونات الإنتاج النهائية فى إطار منهج الاستعاضة عن الواردات ، وتبدأ بتصنيع المكونات الأساسية . ولكن بتأثير سياسة الانفتاح لم تعد الصناعة تقوم حتى بعملية التجميع ، إذ تم استيراد السلعة بالكامل ، وتحولت الوحدات الإنتاجية من وحدة منتجة أو تجمعية إلى وكالة تجارية . فضلا عن تغيير الطابع الإنتاج لبعض الصناعات القائمة مثل إنشاء صناعات مختلفة باسم التجديد والإحلال تحت مسمى صناعة قائمة مثل تحويل صناعة النسيج إلى صناعة ملابس جاهزة ، وكذلك يعتبر اختيار نمط للصناعة ذى مكون عال للموارد الوسيطة وخاصة الطاقة مع ارتفاع تكلفة الحصول عليها .

والواقع أن نوع التصنيع الذى عرفته حقبة الانتفاح الاقتصادى يوضح نوعية الاختيارات الاجتماعية لها ، فما حدث للتصنيع من توسع كان بهدف إشباع السوق الخارجى وليس المحلى . وينصب ذلك بصفة أساسية على تصنيع الألومنيوم وصناعة الأسمدة والكيماويات . وإذا كانت هذه الصناعات ذات ربحية عالية وتوضح الاختيار البرجوازى لها ، إلا أنها تنطوى على مسالب على البيئة إذ تعد هذه الصناعات كثيفة التلوث . وينطبق ذلك الواقع أيضا على صناعات الحديد والصلب والأسمنت والطوب والصناعات الكيماوية . إن نمط اختيار هذه الصناعات يعبر عن وجهة نظر الرأسمالية فى الصناعة . لقد عملت الصناعة فى مصر السبعينات على خلق أسواق عالمية ، ومن ثم مجتمع عالمى ، أى أنها عملت على جعل الإنتاج والاستهلاك عالميين (١) .

وعلى الرغم من أن الدولة فى حقبة السبعينات قد اعتمدت على تكوينتين اجتماعيتين رئيسيتين ، الأولى : البيروقراطية البرجوازية التى تشمل الفئات الوسطى والعليا من الجهازين الإدارى والاقتصادى للدولة ، ومن بقايا الرأسمالية القديمة ، أما الثانية فهى الطبقة البرجوازية الجديدة التى تضم منظمى القطاع الخاص الذى يغلب عليهم الطابع الطفيلى ، إلا أن الصناعة فى حقبة الانفتاح الاقتصادى لا تعد مسؤلة عن تكون أى منهما . وبرغم التحولات التى طرأت على نمط إنتاج الدولة التابع ، إلا أن النظام المتبع الذى تتجاور وتتزاوج فيه رأسمالية الدولة مع القطاع الخاص يمثل أفضل الاختيارات للبيروقراطية البرجوازية من حيث أنه يوفر لها مصدر إضافى لتراكم الثروة ، وبالتالى زيادة حجم الفئات الطفيلية التى تعمل على زيادة رؤوس

---

(١) سعد حافظ ، انعكاسات سياسة الطبقة الحاكمة على هيكل مسار التصنيع فى مصر ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، ص ٦٩ – ٨٥ .

أموالها بطرق سهلة وسريعة . لقد اتسمت هذه الفئات بخلوها من الطابع الوطنى حيث عملت على زيادة أموالها على حساب التنمية القطرية ، وأوقعت المجتمع فى تقسيمة العمل الدولية .

أما عن تشكيل الصناعة للطبقات الاجتماعية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ، أى التى تملك ولا تعمل والتى لا تملك وتعمل ، فنجد أن هذه الحقبة ساهمت فى خلق الطبقة البرجوازية التى اتسمت بالطابع الطفيلى ، كما خلقت تطابقا بين مصالح الرأسمالية العالمية فى المركز ونظيرتها فى مصر ، أى أن رؤية مدرسة التبعية فى هذا الإطار تصدق على واقع مصر الانفتاح الاقتصادى . لقد توافقت مصالح البرجوازية فى الهامش مع برجوازية المركز ، فسعى كل منهما إلى تشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، ذلك التشوه الذى أفضى فى النهاية إلى تدمير الطابع المنتج للطبقات الاجتماعية المؤهلة لدفع عمليات النمو الصناعى إلى الأمام .

وإذا كانت رؤية مدرسة التبعية لا تصدق على واقع التصنيع والقوى التى شاركت فيه فى حقبة الثلاثينات ، فإن هذه الرؤية تنطبق تماما على واقع التصنيع فى حقبة كالسبعينات ، فالمغالطة فى الأولى صحيحة فى الثانية . إن قيام التصنيع فى ١٩٣٠ ينفى مقولة التبعية التى تذهب بانسجام مصالح البرجوازية المحلية فى الهامش والبرجوازية الأجنبية فى المركز ، أما فى حقبة السبعينات فإن تطور التصنيع يثبت نفس المقولة ويدفع واقع التبعية ، وبالتالى توحد المصالح بين هذه البرجوازيات ، ومن ثم تحول كل الهياكل الصناعية إلى هياكل كومبرادورية .

وبالنظر إلى الجناح الصناعى من برجوازية الانفتاح الاقتصادى نجده يتسم بالانكماش . إن هذه الطبقة تعد أكبر الجماعات انكماشا وأقلها قوة . فنتيجة لسعى البرجوازية إلى الربح السريع والوفير ، نجد أن البرجوازية الصناعية ولجت مجال الصناعات الاستهلاكية ، وهذه الفئة ضئيلة جدا ، إذا ما قورنت بمثيلتها الأخرى التى ذهبت إلى الميادين الأخرى غير المنتجة الطفيلية . وفى هذا الإطار يمكن القول أن برجوازية السبعينات الصناعية تكونت من عدة روافد هى : الرأسمالية الوطنية التى عملت فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن البيروقراطية البرجوازية التى استفادت من أوضاعها الوظيفية واستطاعت أن تحصل على ثروات ضخمة بطرق غير مشروعة ، ومن مجموعة العسكريين الذين استفادوا من أوضاعهم الوظيفية فى الفترة الناصرية ، ومجموعة التكنوقراط المهاجرين الذين تركوا مصر إلى بلاد النفط وعادوا بثروات ضخمة مكنتهم من توظيف أموالهم . ويجدر الإشارة هنا أن نشاط هؤلاء جميعا اتصف بالطابع الطفيلى غير المنتج ، وبالتبعية للرأسمالية العالمية ، كما أن هذه

الرأسمالية اتسمت فى أعمالها بالطابع العائلى . فالمدقق فى نشاط الشركات الصناعية التى أقيمت فى حقبة الانفتاح الاقتصادى يستطيع أن يستدل على المساهمة العائلية فى تأسيسها وفى إدارتها [1]. وفى هذا الصدد نزعم أن التصنيع فى السبعينات لم يعجل بولادة طبقة برجوازية صناعية حقيقية ، بقدر ماعمل على وجود برجوازية محلية (طفيلية) مرتبطة أوثق الارتباط بالرأسمالية العالمية وينصب اهتمامها بالربح الكثير والسريع .

أما بالنسبة للفئات البينية ، فإن التصنيع فى فترة الانفتاح الاقتصادى لم يأت بجديد فى وضعهم ، اللهم إلا التدنى الذى أصابهم نتيجة التضخم فى الأسعار وارتفاع مستويات المعيشة . ونتيجة لغول التضخم الذى تفحل فى هذه الفترة وأصابها بحراك اجتماعى هابط وضعهم فى مصفوفة الفئات البروليتارية . أى أن الخضوع والتدهور قد حاق بهم . ولكن ينبغى الإشارة إلى فضل هذه الحقبة فى فتح باب الهجرة على مصراعيه أمام عدد من أفراد هذه الطبقة فحقق لهم حراكا زائفا . والمفروض أن التصنيع فى هذه الفترة كان يساهم فى خلق وظائف كثيرة لأفراد هذه الطبقة ، ولكن ماحدث هو العكس . فإذا كانت حقبة السبعينات قد عرفت عددا من الصناعات ، إلا أن هذه الصناعات لم تستوعب ماهو مطلوب منها ، لذا فإن أفراد هذه الطبقة أصبحت فى مميزاتها لصيقة بالطبقة العاملة .

وبإلقاء الضوء على أوضاع العمال فنجد أن التصنيع فى حقبة السبعينات لم يقدم لهم أى جديد ، وإنما سلب منهم كثير من الحقوق ، تلك التى تمتعت بها فى فترة الستينات وتعتبر نقاط مضيئة للحقبة الناصرية بالنسبة لحقوق العمال . لقد جاهدت مجموعة التشريعات والسياسات التى تخص العمال فى فترة السبعينات إلى إبعادهم عن العملية الإنتاجية ، وفتت عملية تركيزهم الكمى ، وأضعفت تفاعلهم ، وهمشت وزيفت وعيهم ، وهبطت من مستوى المعيشة ، فضلا عن فتح باب الهجرة للعمال الماهرين منهم . كما أنه نتيجة لسياسات الأجور المرتفعة فى القطاع الخاص هجر العمال القطاع العام الصناعى ، الأمر الذى أفقدهم الحماية التى كفلها لهم العمل فى القطاع العام الحكومى . وإذا كان العمال قد أصابهم الانتعاش من حيث الكم فى فترة الانفتاح الاقتصادى ، فإن هذا الانتعاش اختص به وحدات القطاع الخاص وخاصة الصناعات الاستهلاكية منها .

إنه نتيجة لرفع الدولة يديها عن عملية التوظيف ونتيجة لقانون العرض والطلب وإغلاق الكثير من الوحدات الانتاجية الصناعية نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادى ، إن توافرت القوى

---

(١) سامية سعيد ، " الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح الاقتصادى وتكريس ظاهرة العائلة " ، فى : اليقظة العربية (مجلة) ، العدد الرابع ١٩٨٧ ص ٤٧ .

العاملة ، ومن ثم انخفضت أجور العمال (يستثنى من ذلك بعض الصناعات مثل البترول) فى القطاع الخاص الذى لا يلتزم بقواعد التشغيل والقوانين المنفذه لها ، ومن ثم تدهورت مستويات معيشتهم . وعلى ذلك يمكن القول إنه نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتوجه الاستهلاكى وارتفاع مستويات التضخم تدنت المستويات المعيشية للعمال وكذا أصحاب الدخول الفقيرة ، وأضحت الطبقة العاملة المصرية سلعة معروضة للشراء ، أى أصبح سوق العمالة المصرية سوق مشترين لقوة العمل وليست بائعين لها حيث الطلب عليها أكثر من العرض بسبب الهجرة إلى النفط ، ووفقا لذلك يمكن القول أن التصنيع فى حقبة الانفتاح الاقتصادى لم يقدم للعمال أى شىء ، سوى أنه ساهم فى تدنى ظروف حياتهم الأمر الذى أفقدهم ثوريتهم ، وأعجزهم عن تقديم النظام البديل ، أو الانتقال بالمجتمع إلى النظام المحجوز .

إن النظرة المدققه لأوضاع الطبقة العاملة فى حقبه السبعينات تفيد :

أولا : التمييع الطبقى الشديد الذى يظهر نتيجة عمل العمال فى الأعمال الحرفية أو الطفيلية ، وعملية الهجرة الخارجية إلى البلاد النفطية ، ونتيجة للخلط وعدم النقاء نتيجة التداخل بين العمال والفلاحين .

ثانيـا : التفتيت الطبقى الشديد داخل الوحدات الانتاجية الصناعية ، وكذا غياب الوحدة البرنامجية للطبقة العاملة .

ثالثـا : تزايد نسب الأمية بين صفوف الطبقة العاملة ، وعدم ارتقائها لممارسة دورها الريادى على جميع المستويات الفكرية والتنظيمية والجماهيرية .

رابعـا : انتقاد الطبقة العاملة للنزعة الثورية النضالية التى كانت دوما سلاحها فى جلب واسترداد حقوقها ومميزاتها ، ومن ثم حمايتها من العسف والجور والتدنى .

خامسا : تعانى الطبقة العاملة من تشوه بنيوى يتضح بجلاء فى فقدانها للوعى الطبقى وتنظيماتها الطبقية[1] .

لقد كان من المنتظر أن تعجل سياسات الانفتاح الاقتصادى بقوانين التطور الرأسمالى التى غيرت من علاقات الانتاج ، ومن ثم جميع علاقات الانتاج التى حولت الطبيب والمحامى ورجل العلم والمهندس إلى عمال كاسبى أجور ، وحولت العلاقات العائلية إلى مجرد علاقة مالية،

---

(١) طارق المهدوى ، " أزمة الطبقة العاملة المصرية المعاصرة " ، اليقظة العربية (مجلة) ، العدد الثانى ، السنة الرابعة ، ص ١٠١ .

وأوجدت نمطا عالميا للانتاج والاستهلاك ، وأن تنمى الوعى الطبقى لدى الفئات الدنيا وخاصة الثورية حتى تنقل البنية الاجتماعية الاقتصادية إلى النظام المحجوز الذى تنتهى فيه حتى سيطرة الدولة وتسمح بإقامة المجتمع اللاطبقى . والواقع أن هذه الفترة التى عملت بالأسلوب الرأسمالى التابع أو المشوه ، سعت إلى شقاء العامل وتزييف وعيه وأفقدته ثوريته ، وبالتالى فإن هذه الفترة لم تخلق حفرة قبر البرجوازية .

ومن الأهمية بمكان أن نشدد فى هذا الإطار على أنه إذا كانت محاولات التصنيع الأولى بزغت فى أوربا على يد أو بزعامة الطبقة الوسطى ، فإن الصناعة فى مصر قامت إما على يد البرجوازية أو على يد الدولة ، فضلا عن أنها بدأت من نهايتها ، وأنه منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ لم تتطلع الصناعة إلى ذبول دور الدولة وبيروقراطيتها ، حتى فى ظل التوجهات الرأسمالية ، فإن الدولة والبيروقراطية شهدت توسعا دائما ، كما أنه فى ظل التصنيع لم يأت بمجتمع خال تماما من الطبقات ، أو أن قامت ثورة بروليتارية لازاله طبقة معينة ، أو أن دعت إلى التوسع فى حقوقها السياسية والتنظيمية ، أو أن فرضت حكمها . وجدير بالذكر أن ثمة قيادات قامت بالدور الدافع والمنظم والمحرك لعملية التصنيع هذه القيادات تنوعت بتنوع الحقب التاريخية ، فهى إما ملاك الأرض الزراعية أو الساسة أو الطبقة الوسطى والمثقفون ، أو رجال الإدارة الاستعمارية أو البرجوازية الأجنبية ، أو الزعماء والقادة الوطنيين ، أو العسكر ، أو الدولة .

إن النفخ فى بوق الصناعة فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ حتى ١٩٨٠ أفضى بسيادة الصناعات الاستهلاكية والكمالية والترفيهية ، أو قل إن الصناعة قامت وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ، وندر تماما ، بل قل لم تخلق بتاتا الصناعات الاستثمارية والرأسمالية الثقيلة ، الأمر الذى أوصل المجتمع المصرى إلى مجتمع مبدد ذاتيا وتابعا للنظام العالمى . إن مناهج التصنيع فى مصر عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ خدمت فى كل مرحلة من هذه المراحل ، الطبقات الحاكمة والمسيطرة ، مما يعنى أن الاختيارات الاجتماعية والطبقية تنعكس بالضرورة على مسار عملية التصنيع ، أو بمعنى آخر أن ثمة ارتباطا بين الطبقات الاجتماعية وتوجهاتها ومسارات عملية النمو الصناعى والتصنيع فى مصر .

---

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر .. ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) مجود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

سعى الكتاب الراهن إلى فهم العلاقة المتبادلة بين التصنيع والبناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، ودوره فى نشوء جماعات جديدة وإضعاف أخرى ، وكذا الوقوف على طبيعة النمو الصناعى والتصنيع ، والطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى . ومن خلال دراسة ذلك وقف البحث على ما يلى :

أولا : إن الدولة فى مراحل التطور التاريخى للمجتمع المصرى تفرض نفسها على مختلف الأصعدة القائمة ، وبالتالي فهى تفرض نفسها فى اختيار أنماط التصنيع . وترى الدراسة أن عمليات النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يرتبطا بالأحداث السياسية أوثق الارتباط ، وأن السياسة والأيديولوجيا تشكل الإطار الواقعى لها ، وأن التصنيع يعد أهم عوامل التغير البنائى . ويوضح تاريخ التصنيع فى مصر منذ عهد محمد على حتى فترة الانفتاح الاقتصادى أن النمو الصناعى والتصنيع تعددت مشاربهما الأيديولوجية وأطرهما السياسية وأنهما كانا دائما يأتيان بقرار سلطوى وفوقى .

ثانيا : أن ثمة تشابه بين محاولات النمو الصناعى والتصنيع فى مصر سواء فى قيامها أو سقوطها ، أو حتى فى سيادة نمط صناعى معين ، فالبعض اعتمد على التنمية المستقلة ودحضت من النظام العالمى ، والبعض الآخر اعتمد على البذخ الشرقى والاستدانة والارتماء فى أحضان النظام الرأسمالى العالمى .

ثالثا : أن التصنيع فى مصر حفل بصراع عنيف بين القوى الاستعمارية والامبريالية التقليدية من جانب ، وبين القوى الوطنية والديمقراطية من جانب آخر . لقد لعبت العوامل الداخلية والخارجية دورا هاما فى إخفاق وقيام التصنيع والنمو الصناعى . لقد لعبت عوامل عديدة مثل : السوق العالمية وطبقة كبار ملاك الأرض والحركة الوطنية والدولة . والتنافس بين القوى العالمية دورا واضحا فى نهوض أو تهديم الهياكل الصناعية فى مصر . إن المحاولات التى عرفها المجتمع المصرى فى النمو الصناعى والتصنيع تعد جزءا متمما للحركة الوطنية والسياسية سواء على الصعيد المحلى أو العالمى . بكلام آخر أن إنشاء الصناعة والتصنيع فى مصر ارتبط بالرغبة فى كسر قيود الاعتماد والتبعية ، والنقيض للهيمنة الاستعمارية وجزء من حركة وطنية واسعة النطاق .

رابعا : يعد قيام النمو الصناعى والتصنيع عملية هامة للوقوف على القوى الاجتماعية التى ساهمت فى إنشاء الهياكل الصناعية ، أى أنه يسهم فى التعرف على القوى والهيئات والأفراد التى ساهمت فى إنشاء هياكل الصناعة والتصنيع ، ويؤثرفى بنا القوة من حيث نمو طبقات اجتماعية جديدة وأضعاف أخرى .

خامسا : إن التصنيع فى مصر يساهم بقدر كبير فى إحداث تحولات هيكلية كبيرة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، فهو بقدر ما يعجل بحدوث استقلال اقتصادى وسياسى وتكنولوجى ، وما يرتبط بذلك من معايير كمية وكيفية ، فهو أيضا يعمل على تشكيل الطبقات الاجتماعية ويصوغ الصراع الطبقى ، أى أن ثمة علاقة واشجة بين التصنيع والبناء الطبقى . فكما يفرض البناء الطبقى نمطا صناعيا معينا ، فإن التصنيع يسهم فى صياغة البنية الاجتماعية وبهيكل طبقاتها . بكلام آخر ، فإن التصنيع كما يساهم فى تعديل وضع المجتمع المصرى من مصدر للمواد الخام إلى مجتمع مصنع ويعتمد على ذاته نسبيا أو يدخله فى دائرة التبعية فإنه أيضا يعمل على تشكيل الهيكل الاجتماعى – الطبقى .

سادسا: إن التصنيع فى مصر ارتبط بتلبية احتياجات السكان أو قل بمنهج الاستعاضة عن الواردات . لقد وضح نمط التصنيع وفق منهج الاستعاضة عن الواردات عن ارتباطه بتلبية احتياجـــات الاســتهلاك المحلى ، وهـــذا النموذج يعكس تحيزا واضحا لصالح فئات اجتماعية معينة .

وإذا كان هذا المنهج يرتبط بتلبية احتياجات طبقة معينة ، فإنه فى المقابل يسهم فى زيادة تقوية روابط التبعية بالنظام العالمى . إن التصنيع وفق منهج الاستعاضة عن الواردات لا يحل مشكلات فك الارتباط ، بل يزيدها عمقا إذا ما وضعت فى الاعتبار قضية التكنولوجيا وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات . ويجدر بنا أن نذكر أن نموذج التصنيع وفق منهج التصنيع من أجل التصدير لا يختلف عن المنهج الأول ، بل أنه يرتبط بشكل وثيق بالاحتكارات العالمية وبالسوق العالمى عن طريق الشركات عابرة القوميات .

سابعا : أن نماذج النمو الصناعى والتصنيع التى قامت فى مصر عام١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ اعتمدت فى وجودها على خلق صناعات تسهم فى تعزيز اجتماعى للنظام السياسى القائم ، كما عكست مصالحه وتحيزاته الطبقية . ففى العقود الخمس محل الدراسة يوضح مسار الصناعة والتصنيع أنه فى كل منها اختص بنمط صناعى يعكس المصالح الطبقية للنظام القائم ، أى أن النمو الصناعى والتصنيع فى الفترة محل الدراسة يكشفان عن الاختيارات الاجتماعية للنظام القائم . بكلام آخر أن النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يعكسان تحيزا واضحا للمصالح الطبقية والسياسية فى مصر . إن محاولات النمو الصناعى والتصنيع فى مصر أفضت إلى سيادة الصناعات التى تخدم الطبقات القادمة وعملت على تكريس واقع تابع . إن عدم الإتيان بالصناعات الرأسمالية الثقيلة قوى روابط التبعية على نحو يضمن عدم الفكاك منها .

ثامنا : إذا كان النمو الصناعى والتصنيع فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٣٠ حتى ١٩٨٠ قد سارت وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ومنهج التوجه نحو التصدير ، فإنهما ساهما فى إضعاف موقف الطبقات الاجتماعية التقليدية (كبار ملاك الأرض وكبار التجار والمصدرين) ، فى مقابل تقوية وإتاحة الفرصة للطبقة البرجوازية الصناعية والكومبرادورية والطبقة الوسطى والدنيا . بمعنى آخر أن سياسات النمو الصناعى والتصنيع أدتا إلى تخليق طبقات اجتماعية بالمعنى السوسيولوجى الصحيح . ففى الوقت الذى تعد هذه الفترة فترة إنشاء الصناعة الوطنية ، فإنها أيضا تعد فترة تكون الطبقات الاجتماعية كقوة اجتماعية واعية لمصالحها الطبقية والوطنية . لقد أصبح وجود الطبقات حقيقة حسية وواقعية ، ويمكن الزعم أن هذه الطبقات تسم طبيعة النظام الاجتماعى القائم بالنظام الاشتراكى باعتباره نظاما اجتماعيا يتميز بالعمل المأجور .

تاسعا : لقد أحدث التصنيع فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢تحولات طبقية هامة ، منها ظهور مجموعة المهن الجديدة المرتبطة بالتكنولوجية الحديثة ، والفئات الاجتماعية مالكة رأس المال ، ناهيك عن تزايد أعداد العمال والطبقة الوسطى . وجدير بالذكر أن الطبقات الاجتماعية التى جاءت مصاحبة للتطور والنمو الصناعى فى هذه الحقبة استوعبتها الشركات الصناعية الخاضعة لمجموعة بنك مصر . لقد ساعدت مجموعة الشركات الصناعية القائمة فى توسيع حجم ووعى الطبقة العاملة ، ويتضح ذلك في تفاعلهم مع الأحداث السياسية والوطنية والنقابية . ولكن ما يعيب على هذه الفترة انه فى ظل النضال الذى خاضته الطبقة العاملة فإنها لم تتحول إلى قوة ثورية لها الغلبة والسيطرة والإدارة .

عاشرا : إن الدولة فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ لعبت دورا هاما في عمليات التصنيع ، وأن هذه العملية خلقت بشكل مصطنع ما يسمى ببرجوازية الدولة والطبقة العاملة ، فضلا عن أنها خلقت كتلة كبيرة من الطبقة الوسطى التى جاءت نتيجة التوسع فى عمليات التعليم وسياسات التوظيف التى التزم بها الدولة . إن الطبقة الجديدة التى استولت على الهياكل الصناعية حاولت أن ترث صفات الطبقة التقليدية ، إذ احتكرت السلطة والثروة وتكشف عملية التصنيع فى الفترة الناصرية أن نشأة برجوازية الدولة تتباين عن ظهور البرجوازية فى المجتمعات الغربية . ففى حين أن الأخيرة أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن تستحوذ على السلطة السياسية ، فإن الأولى كانت على العكس ، إذ جاءت بالسلطة السياسية أولا ، ثم سعت إلى السلطة الاقتصادية .

الحادى عشر : لقد وطدت برجوازية الدولة مواقعها واستفادت من إمساك الدولة بجميع

الهياكل الصناعية . إن استيلاء الدولة على الهياكل الصناعية عمل على تخليق برجوازية الدولة التى جاءت إما من العسكريين أو من البروقراطيين أو من التنوقراطيين ، وحلت محل البرجوازية التقليدية . والواقع أن هذه الطبقة الجديدة حينما تفردت بالسلطة والسيطرة على الهياكل الصناعية تغيرب مصالحها الطبقية ، وأضحت طبقة محافظة . لقد استخدمت هذه الطبقة وسائل الإنتاج التى تسيطر عليها ضد الطبقة الكادحة التى خضعت لشروط استغلال رأسمالية الدولة . فإذا كان الاستغلال عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ يقع من قبل الرأسمالية، فإنه فى الفترة الناصرية كان يقع من خلال الدولة بواسطة برجوازيتها .

الثانى عشر : إنه إذا كان الحقبة الناصرية قد ولدت طبقة برجوازية الدولة ، فإنها فى المقابل قد خلقت طبقةالبروليتاريا ، تلك التى وقعت تحت نير واستغلال وقمع النظام الناصرى . لقد ارتكز النظام الناصرى على قمع الحركة العمالية واستبعدها عن دائرة اهتمامه فى تحقيق مشاريعه التنموية . لقد عملت الدولة بكافة الوسائل على عزل وإضعاف الطبقة العاملة وأبعدتها عن المشاركة بدور فعال فى الإدارة والسلطة .

الثالث عشر : إذا كان التصنيع يعمل على إعادة توزيع الثروة الاجتماعية من خلال إعادة هيكله الاقتصادى الوطنى بما يضمن تفوق وتراكم رأس المال وتحسين شروط العمل ، فإنه فى حقبة السبعينات قد ارتبط التصنيع بمسألة تبديد الفائض الاقتصادى من خلال ربط التصنيع مباشرة بالنظام الرأسمالى الدولى . وعلى الرغم من أن الدولة قد لعبت دورا هاما وريادیا فى قيام الهياكل التصنيعية فى الحقبات المختلفة ، إلا أنها فى حقبة السبعينات قد ابتعدت عن ذلك وركزت اهتمامها على مناشط أخرى مثل التجارة والمال والنقل والاسكان والتشييد وعلى الأعمال الطفيلية .

الرابع عشر : إن سياسات التصنيع فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ارتبطت بشكل فاضح ببنية النظام الرأسمالى العالمى ، وبالتالى تراجعت عن ما حققته الحقبة الناصرية من خطوات فى ميدان التصنيع . لقد تحولت الوحدات الصناعية المنتجة إبان هذه الفترة الى وحدات مستوردة أو بالأحرى إلى وكالات تجارية .

الخامس عشر : إن تغير علاقات الإنتاج فى البنية الاجتماعية التابعة فى حقبة السبعينات ساهمت فى ربط القوى الاجتماعية الأساسية التى تولدت عنها ببنية التبعية . لقد ارتبطت الطبقة البرجوازية بالمصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية وأضحت تابعة لها . وفى المقابل فقد همشت وزيفت وعى الطبقات العمالية التى عانت من التضخم الكبير الذى ساد هذه

الفترة . لقد شهدت هذه الفترة انتزاع الكثير من مميزات العمال فضلا عن فقدانهم للنزعة الراديكالية ، وجعلهم عرضة لقانون العرض والطلب.

السادس عشر: إن التصنيع فى مصر لم يأت عن طريق الطبقة الوسطى مثلما حدث فى بلدان أوربا إبان الثورة الصناعية ، ولكن جاء من خلال قوى السوق وكبار ملاك الأرض والسياسيين والزعماء الوطنيين والجيش والتكنوقراط والبرجوازية الطفيلية والدولة التابعة . وجدير بالقول إنه إذا كانت القوى السابقة قد ساهمت فى تخليق وإحياء الصناعة فى مصر ، فإنها أيضا ساهمت فى وأدها بنفس القدر .

جماع ما سبق ، أن تتبع حركة النمو الصناعى والتصنيع فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ يكشف بوضوح طبيعة الاختيارات الاجتماعية لأنماط ومناهج التصنيع والقوى الاجتماعية التى دفعت التصنيع خطوات إلى الأمام ، أو وقفت معاندة له ، وكيف تفاعلت هذه القوى مع معطيات المجتمع المصرى داخليا وخارجيا . إن فهم طبيعة النمو الصناعى والتصنيع يلقى الضوء على التحولات التى طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى ، والتغير فى الوعى الطبقى لدى القوى لاجتماعية التى أقامت الهياكل الصناعية ، فضلا عن الانعكاسات الطبقية على هيكل ومسار عمليات الصناعة والتصنيع .

obeikandl.com

المراجـــع

أولا : باللغـــة العربيـــة

ثانيا : باللغـــة الأجنبيـــة

obeikandl.com

obeikandl.com

أولا : باللغة العربية :

أ - الكتـــــب :

١ - ابراهيم العيســـوى ، مستقبل مصر : دراسة فى تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٢ .

٢ - احسان محمد الحسن ، البناء الاجتماعى والطبقية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٣ - أحمد القصير ، منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسية والبنيوية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٥ .

٤ - أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاســع عشر ، مطبعة المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٥ - أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو : مجتمع عبد الناصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشرة ، بيروت ، ١٩٧٥ .

٦ - أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث : رؤية سوسيولوجية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٧ - ارفنج زايتلين ، النظرية المعاصرة فى عمل الاجتماع : دراسة نقدية ، ترجمة محمود عودة وابراهيم عثمان ، منشورات دار السلاسل ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٩ .

٨ - أريك دافيز ، مأزق البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤٥ ، ترجمة سامى الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٩ - أفانا سييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمـــة حمدى عبد الجواد ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

١٠ – البير فرحات ، مصر في ظل السادات ، ١٩٧٠ – ١٩٧٩ ، دار الفارابي ، بيروت ، د . ت .

١١ – السيد الحسيني ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٢ – ———— ، علم الاجتماع السياسي : المفاهيم والقضايا ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٣ – ———— ، التنمية والتخلف : دراسة بنائية تاريخية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٤ – ———— ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٥ – ———— ، التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٦ – آلان منتجوى ، التصنيع في الدول النامية ، ترجمة وتقديم وتعليق السيد الحسيني ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٧ – السيدة زهرة ، الثورة الإيرانية والأبعاد الاجتماعية والسياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٦٠ ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٨ – السيد يس " مشرفا " ، الثورة والتغير الاجتماعي : ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٩ – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ٥٢ – ١٩٨٠ ، أعمال لجنة التدرج الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٠ – المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومنظمة العمل العربية ، التكوين الاجتماعي الاقتصادي في الأقطار العربية : محاولة في تصور الإطار العمل الاجتماعي العربي " ندوة " ، الكويت ، ١٩٨٣ .

٢١ – أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، د . ت .

٢٢ – ———— ، تاريخ الطبقة العاملة ١٩١٩ – ١٩٢٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٣ – ———— ، تاريخ الطبقة العاملة فى الثلاثينات ١٩٢٩ – ١٩٣٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٢٤ – أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

٢٥ – أندريه فرانك ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، دار العودة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٣ .

٢٦ – أنريك أوتيزا وآخرون ، الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٧ – انور عبد الملك (مشرفا) ، الجيش والحركة الوطنية ، ترجمة حسن قبيسى ، دار ابن خلدون بيروت ، ١٩٧١ .

٢٨ – ———— ، المجتمع المصرى والجيش ، ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى : دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٢٩ – أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالى ، ترجمة سمير نعيم وفرج أحمد فرج ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٠ – اتيان هابروزيف شيف وايهود ايعارى ، حدث فى كامب دافيد : المفاوضات على الطريقة الساداتية ، ترجمة وتوثيق ابراهيم منصور ، كتاب الأهالى رقم ١٠ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ .

٣١ – باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر : من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٢ – بوتومـــــور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٣٣ – ———— ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعى ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٣٤ – ———— ، نقد علم الاجتماع الماركسى ، ترجمة محمد على محمد وعلى جلبى ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الأسكندرية ، ١٩٨٤ .

٣٥ – بـــول بايـــروك ، مـــأزق العالـــم الثالـــث ، دار الحقيقـــة ، الطبـــعة الأولـــى ، بيروت ، ١٩٧٢ .

٣٦ – توماس سنتـــش ، الاقتصاد السياسى للتخلف ، (٣ اجزاء) ، ترجمة فالح عبد الجبار ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٣٧ – جـــاك تكسيه ، جرامش : دراسات مختارة ، ترجمة ميخائيل ابراهيم ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٣٨ – جورج جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا محمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣٩ – جورج لوكـــاش ، التاريخ والوعى الطبقى ، ترجمة حنا الشاعر ، دار الأندلس ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٤٠ – جودة عبد الخالق (محررا) ، الانفتاح الاقتصادى .. الجنور ، الحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٤١ – جلال أحمد أمين ، المشرق العربى والغرب ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨١ .

٤٢ – جماعة من الاختصاصيين السوفييت ، خصائص ومميزات التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية فى الخمسينات – السبعينات ، ترجمة إخلاص على ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٤٣ – جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥١ .

٤٤ – جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ٥٢ – ١٩٧٠ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٤٥ – جوكوف وآخرون ، البلدان النامية وقضاياها الملحة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٨ .

٤٦ – حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٤٧ – ———— ، التكنولوجيا والمجتمع : بحوث فى النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولوجى ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٨ – حسين خلاف ، صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر ، دار الفكر العربى ، د . ت .

٤٩ – ———— ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٥٠ – حمزة علوى ، الفلاحون والثورة ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٨ .

٥١ – خالد الراوى ، تاريخ الطبقة العاملة العراقية ، ١٩٦٨ – ١٩٧٥ ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢ .

٥٢ – رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٥٣ – رمـــزى زكـــى ، مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥٤ – روبـرت مابـــرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٥٥ – روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ – ١٩٧٣ ، السياسة والأداء ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٥٦ – ريمـــون آرون ، صراع الطبقات ، ترجمة عبد الحميد الكاتب ، منشورات عويدات ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٥٧ – ساميـة سعيـد ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٥٨ – سعد الدين ابراهيم (محررا) ، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ : دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الأنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٥٩ – سعد زهـــران ، فى أصول السياســة المصرية : مقال تحليلـــى نقـــدى فـــى التاريخ السياسى ، دار المســـتقبل العربى ، الطبعـــة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦٠ – سمير أمـــــين ، التراكم على الصعيد العالمى : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قبيسى ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٦١ – سيرانيـــــان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٦٢ – شهدى عطيه الشافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، دار شهدى للطباعة – الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٦٣ – صبحى وحيـده ، فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولـى ، القاهـرة ، د . ت .

٦٤ – طارق البشـرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية ومنتدى العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٦٥ – ———— ، الحركة السياسية فى مصر ٤٥ – ١٩٥٢ ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٦٦ – ط . ث . شاكـر ، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر ، دار الفارابى ، بيروت ، د . ت .

٦٧ – طـلال البابـا ، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث : فى المنهج ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٦٨ – طيب تيزينـى ، مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث ، دار دمشق ، الطبـعة الرابعة ، دمشق ، ١٩٨٢ .

٦٩ – عـادل الجيـار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٧٠ – عـادل حسـين ، الاقتصاد المصـرى من الاسـتقلال إلـى التبعية ، ١٩٧٤ – ١٩٧٩ (جزءان) ، دار الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٧١ – عادل غنيـم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة : دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤ – ١٩٨٢ ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٧٢ – عاصـم الدسـوقى ، كبار ملاك الأرض الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ .

٧٣ – عبد الباسط عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعى والبنيـة الطبقـية لمصـر : الدراسات المحلية ، المركز القومـى للبحـوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٧٤ – عبد الباسط عبد المعطى وعادل الهوارى ، النظرية الاجتماعية المعاصرة لعلم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

٧٥ – عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٧٦ – عفاف لطفى السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، ترجمة عبد الحليم السيد ، المركز العربى للبحث والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٧٧ – على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٦ ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٧٨ – عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ .

٧٩ – على شامى ، تطور الطبقة العاملة فى الرأسيمالية اللبنانية المعاصرة ، دار الفارابى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٨٠ – غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، الدار العربية للكتاب ، الطبعة الأولى ، تونس ، ١٩٨٣ .

٨١ – غريب سيد أحمد ، الطبقات الاجتماعية : النظرية والقياس ، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية ، ١٩٨٣ .

٨٢ – فاروق العادلى ، الاجتماع الصناعى : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٨٣ – فرانز فانون ، معذبو الأرض ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٨٤ – فرانسوا ريفييه ، الصناعات والسياسات الصناعية فى مصر ، ترجمة جورج ابن صالح ، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٨٥ – ف . كيللـــى و ج . كوفالزون ، المادية التاريخية ، تعريف أحمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ .

٨٦ – فؤاد مرســـى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٨٧ – ـــــــــــ ، التخلـــف والتنمية : دراسة فى التطور الاقتصادى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٨٨ – فيدل كاســترو ، أزمة العالم الاقتصـــادية والاجتماعية وانعكاساتها على البلدان المتخلفة ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٨٩ – فيرد هاليداى ، مقدمات الثورة فى ايران ، ترجمة مصطفى كركوش ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩٠ – كارل ماركـس ، بؤس الفلسفة : رد على فلسفة البؤس لبرودون ، ترجمة عبود ، دار دمشق للطباعة ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٩١ – ـــــــــــ وفردريـــك انجلز ، البيان الشيوعى ، الشـركة اللبنانية للكتـاب ، بيروت ، د . ت .

٩٢ – كلود دوبار وسليم نصر ، الطبقـــات فى لبنـــان : مقاربة سوسيولوجية وتطبيقية ، تعريب جورج ابن صالح ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩٣ – لوتســـــكى ، تاريـــخ الأقطـــار العربيـــة ، درا الفارابى ، الطبعة السابعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٩٤ – ليتمـــــــان ، حول أيديولوجية البرجوازية الوطنية ، تعريب عدنان جاموس ، دار الجماهير العربية ، دمشق ، ١٩٧٥ .

٩٥ – ماوتســى تونـــج ، الأعمـــال المختـــارة ، بكيـــن ، ١٩٧٨ .

٩٦ – مجموعة من العلماء السوفييت ، التركيب الطبقى فى البـــلدان النامية ، ترجمة داود حيدو ومصطفى النبـــاس ، منشـــورات وزارة الثقـــافة السورية ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٩٧ – محمد أحمد الزغبى ، التغير الاجتماعى فى علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكى ، دار الطليعة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩٨ – محمد الجوهرى وآخرون ، تنمية العالم الثالث : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٩٩ – محمد الجوهرى و محمود عودة و السيد الحسينى ، علم اجتماع التنمية ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٠٠ – محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٠١ – محمد السيد سليم ، التحليل السياسى الناصرى : دراسة فى العقائد والسياسات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣ .

١٠٢ – محمود المراغـــى ، القطاع العام فى مجتمع متغير : (تجربة مصر) ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٠٣ – محمد حربـــى ، جبهة التحرير الوطنى فى الجزائر : الأسطورة والواقع ، ترجمة كميل داغر ، دار الكلمة ومؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١٠٤ – محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٧٠ ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧١ .

١٠٥ – محمد دويـــدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الطبعة الأولى ، الاسكندية ، ١٩٧٨ .

١٠٦ – محمد دويدار ، الاتجاه الريعـى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ – ١٩٨٠ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، د . ت .

١٠٧ – محمد سيد حافظ ، التصنيع والتحضـر فى المجتمـع المصرى ، مكتبة هشام ، المنصورة ، ١٩٨٥ .

١٠٨ – محمد عبد الشفيع ، العالم الثالث والتحدى التكنولوجى الغربى ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٤ .

١٠٩ – ———— ، قضية التصنيع فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، دار الوحدة ، الطبعة الأولى ، بيروت .

١١٠ – محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١١١ – محمود عـــودة . أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

١١٢ – محمود متولـــى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١١٣ – معيـن ناصـــف ، التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث ، مؤسسة دار الكتاب الحديثة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١١٤ – مهدى عامـــل ، مقدمات نظرية لدراســـة أثر الفكر الاشتراكى فى حركة التحرر الوطنى ، دار الفارابى ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٧٥ .

١١٥ – ميهالى شـــيمانى ، البلدان النامـــية والاقتصـــاد العالمى ، ترجمة غانم حمدون ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١١٦ – نجاح واكيـــم ، العالم الثالث والثورة ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١١٧ – هربرت ماركيـوز ، الإنسان ذو البعد الواحد ، ترجمة جورج طرابيشى ، منشورات دار الآداب ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

ب – المقالات والبحوث :

١ – ابراهيم العيســـوى ، " تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء " ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٠ .

٢ – ———— ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان ٢٨ – ٢٩ ، معهـد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٣ – السيد الحسينـــى ، " نظرية التبعية : حوار وجدل " ، الكتاب السنوى الثانى لعلم الاجتماع ، محمد الجوهـــري (مشرفا) ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٤ – بيـر ميريـــل ، " مصر الانقطاع مرحلة السادات : من ناصر إلى مبارك " ، ترجمة أحمد الشيخ ، دار السندباد ، باريس ١٩٨٢ ، فى : شئون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ٢٨ ، يونيو ١٩٨٣ .

٥ – جامعة كمبردج ، " مصر تحت حكم الســادات " ترجمة وعرض عثمان ميرغنى ، مجلة التضـــامن ، العدد ١٣٢ ، السنة الثالثة ، لندن ، ١٩٨٥ .

٦ – جوستاف مـــاران ، " الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على العالم الثالث " ، المنار ، العدد الأول ، باريس ، يناير ، ١٩٨٥ .

٧ – جـــلال أميـــن ، " محاولة تفسير تحويل الاقتصاد المصرى مـــن الاستقلال إلى التبعـــية ، ٦٥ – ١٩٨٠ " ، المؤتمر السنوى السادس للاقتصاديين المصـــريين ، الجمعية المصـــرية للاقتصاد السياسى للإحصـــاء والتشريع ، القاهـرة ، ١٩٨١ .

٨ – حسن الساعاتى ، " الفئات المرسملة فى مصر المعاصرة " ، اليقظة العربية ، العدد العاشر ، السنة الأولى ، ديسمبر ١٩٨٥ .

٩ – محمود صالح العودى ، أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى ، دراسة تطبيقية مقارنة على بعض المشروعات ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٠– رأفت شـــفيق ، " التنمية الصناعية ودور الدولة فيها " ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء التشريعى ، القاهرة ، مايو ١٩٨٣ .

١١ – رفعت الســـعيد ، " الطبقة الوسطى ودورها فى المجتمع المصرى " ، الطليعة العدد الثالث ، السنة الثامنة ، القاهرة ، مارس ١٩٧٣ .

١٢ – ســامية ســعيد ، " الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح الاقتصادى وتكوين ظاهرة العائلة " ، اليقظة العربية ، العدد الرابع ، ١٩٨٧ .

١٣ – سعد الدين ابراهيم ، " التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات " ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٢٤ ، القاهرة ، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٢ .

١٤ – ســعد حافــظ ، " انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر " ، قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٥ – شحاته صـــيام ، نمط الإدارة العليا والتصنيع فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٨٠ : دراسة تتبعية لمفهومى الثقة والخبرة ، رســالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

١٦ – عبد الباسط عبد المعطى ، " التغيرات الاجتماعية فى مصر السبعينات " ، اليقظة العربية ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، يوليو ١٩٨٥ .

١٧ – ———— ، " الثروة والسلطة فى مصر " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، السنة العاشرة ، جامعة الكويت ، سبتمبر ١٩٨٢ .

١٨ – ———— ، وآخرون ، " الدولة والقرية المصرية : دراسة فى إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية " ، قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ .

١٩ – عمرو محى الدين ، " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة " ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢٠ – فاروق محمود الحمد ، " الدول النامية ، ونمط الصناعات الهاربة " ، المنار ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، باريس ، مايو ١٩٨٥ .

٢١ – فـــؤاد مرســـى ، " الاعتماد المتبادل غير المتكافئ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الثانى ، معهد الأنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٢٢ – طه عبد العليم طه ، " تطور الصناعة الآلية الكبير فى ظل النمو الرأسمالى المسيطر فى مصر قبل ١٩٥٢ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان ١٥ – ١٦ ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٢٣ – محمد السيد سعيد ، " التبعية والشركات متعددة الجنسيات " ، المنار ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، باريس ، مارس ١٩٨٥ .

٢٤ – محمد عبد الشفيع ، " أثر الغرب على التطور التكنولوجى فى العالم الثالث " ، السياسة الدولية ، العدد ٧٤ ، الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٢ .

٢٥ – ———— ، " التطور التكنولوجى واستراتيجية الاعتماد على الذات فى التجربة الصناعية المصرية ٧٠– ١٩٨٠ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الرابع ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٢٦ – ———— ، " التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات " ، المؤتمر السنوى السابق للاقتصاديين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى للإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٧ – محمود عبد الفضيل ، " الجديد فى الاقتصاد المصرى " ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٨ – نادية رمسيس ، " التنمية وأزمة التحول السياسى " ، المنار ، العدد السادس ، السنة الأولى ، باريس ١٩٨٥ .

٢٩ – ———— ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، فى : عادل حسين وآخرون ، التنمية العربية : الواقع والراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بروت ، ١٩٨٤ .

٣٠ – ———— ، " اعادة تدويل اقتصاديات العالم الثالث " ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، العدد ٨٠ ، أبريل ١٩٨٥ .

٣١ – ———— ، " آفاق تطور التشكيلات الاجتماعية العربية " ، المنار ، العدد ٥١ ، القاهرة ، مارس ١٩٨٩ .

ثانيا ، المراجع باللغة الاجنبية ،

أ – الكتب ،

1. Abdel-Fadil M., The political economy of Naserism: A study in employment and economic distribution policies in urban Egypt (1952-1972). Cambridge Univ, Press, London, 1980.

2. Bendix R. and Lipset S. (eds.) class, status and power social stratification in comperative prespective, free press, New York, 1952.

3. Bottomore T. B. and Malky M. Y., (eds.). Capital labour and the middle classes, George Allen and Unwin, London, 1983.

4. Fatima Babiker, The Sudanese bourgoisie, Zed Press, London, 1984.

5. Frank P., (eds.), The social analysis of social structure, tristock publication, London, 1974.

6. Gerth H, and Mills C. W., (eds.), from Max weber, free press, New York, 1958.

7. Giddens A., The class structure of advanced sociaties, Hutchin son., London, 1973.

8. ---------- , Profiles and critiques in social theory, Cambridge, London, 1982.

9. ---------- , A capital and Modern social theory: An analysis of the writting of Marx, Durkheim and Max webekr, Cambridge Univ. Press. London, 1971.

10. ---------- and Held D. (eds.) classes, power and confilict : calssical and contemporary debates, the Macmillan Press London, 1982.

11. Ikram Kh., Egypt ecomomic management in period transition, The report of John Shophin Univ. Press, 1980.

12. Issawi Ch., Egypt in Revolution, Oxford Univ. Press, London, 1963.

13. Khaldoun al-Nageeb, Preliminary studies in social stratification in Arab countries, Annals of the collage of Arts, Kuwait Univ., Vol. No. 1, 1980.

14. Kollintaiv V. and Tyagunekol V., Industrialisation of developed countries, progress publishers, Mosco, 1973.

15. Marcuse H., Counter-revolution and revolt, Becon Press. Boston, 1972.

16. Marsot A. L. S., Egypt in the Reign of Mohamed Ali, Cambridge Univ. Press, London, 1984.

17. Parsons T., Essay in sociological theory, clenco, London, 1952.

18. Popove, Essay in political Economy Imperialism and Developing Countries, progress publishers, Moscow, 1984.

19. Radwan S., Capital formation Egyptian industry and Agricalture 1882-1967, Ithica Press, London, 1974.

20. Taylor J., From Modernization Mode of Production: A critique of sociologies of development and underdevelopment, the Macmillan Press, London, 1981.

21. Van Neiw Wenhuiyze, Social stratification and the Middle East, Leiden, 1965.

22. Weber M., Economy and society, Free Press, N. Y., 1951.

23. ---------- , The Theory of social and Economic organization, the free press, Ginco, 1947.

24. Waterbury J., the Egypt of Nasser and Sadat: The political economy of two regimes. Princeton Univ. Press New Gersey. U.S.A., 1983.

ب – المقـــالات :

1. Alawi H., " The state in post colonial societies: Pakistan and Bangaladesh", in : Goulboukne H., (eds). Politics and State in The Third world. Macmillan Press, London, 1979.

2. Archie Mafeje, " Neo-colonialism, state capitalism, or revolution", in : gulkind P., Waterman P. (eds.), African social studies, A radical reader, Heineman, London , 1977.

3. Bill J. A. " Class analysis and Dialectics of Mderrnization in the Middle East", Int. Journal of Middle East studies, Vol. 3, 1972.

4. Brger M., " The Middle class in Arab world", in: laquer W., (ed.), the Middle East in transition. Breger publisher. New York, 1958.

5. Chilcote R., " Dependency : A critical synthesis of literatruic Latin American prespectives. Vol. 1, No. 1976.

6. Cooper M., " Egyptian state capitalism in crisis: Economic policies and political interests: 1407-1971", Int. Journal of Middle East studies, Vol. 10, 1979.

7. ---------- , " State capitalism, class structure and social transformation in the third world: The case of Egypt, Int. Middle East studies, 1983.

8. El-Saary H., "The new Aristocracized and Bourgeoisized: Classes in the Egyptian application of socialism", in: van nieuwenhuizeC.A.O., (ed.), commoners, climbers and natables: A sampler of studies on social ranking in the Meddle East, Leiden, 1977.

9. Halpern M., Egypt and the new middle class: Reaffiramation and new exploration", comparative studies in society and history, Vol. II. No. 7,1967.

10.Perimutter A., "Egypt and the Myth of the new class: A comperative analysis", Comperative study in society and history, Vol. 70, No. 1. 1967.

* * *

رقم الإيداع	١٩٩١/٥١٥٨
الترقيم الدولي	I.S.B.N 977-02-3361-7

جولدن ستار للطباعة

obeikandl.com